

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات  
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES  
(معهد الدوحة)



[www.dohainstitute.org](http://www.dohainstitute.org)

دراسة

مشروع الاحتلال ومشروع الدولة الوطنية الديمقراطية:

العراق.. من المعالجة الأمنية إلى المعالجة السياسية

د. هشام القروي

## سلسلة (دراسات وأوراق بحثية)

## المحتوى

مشروع الاحتلال ومشروع الدولة الوطنية الديمقراطية:.....	
العراق ..من المعالجة الأمنية إلى المعالجة السياسية.....	
ملخص.....	٣
مقدمة.....	٣
بين المفاهيم الأمنية- العسكرية و"الهندسة الاجتماعية".....	٤
التطورات على الساحة العراقية.....	٨
نقد المفاهيم الأمنية- العسكرية لتغيير النظام.....	١٢
مراحل التبعية العراقية في لعبة "المركز والأطراف".....	١٤
العرب ومفاهيم التغيير.....	١٧
البحث عن الاستقرار.....	٢٠
الديمقراطية في العراق: لماذا؟ وكيف؟.....	٢٥
الاحتلال: وقائع ومعطيات كمية.....	٣٠
ملخص النتائج.....	
قائمة المراجع:.....	

## ملخص

إن الفرضية الأساسية التي يقوم عليها هذا البحث هي أن التقييم الأميركي للوضع في العراق محدود بطبيعته من حيث تركيزه الأساسي على قضايا الأمن، كجزء من استراتيجية عالمية للإمبراطورية، بدل اعتبار هذه المسألة جزءاً من كل سياسي خاص بالمسرح المحلي. وقد استمر هذا التقييم سائداً باستمرار الاحتلال. ومع انسحاب القوات الأميركية، يبدو لنا من المهم أن تتبنى النخبة السياسية العراقية رؤية مستقلة تؤكد الطبيعة السياسية والقانونية للمشاكل المطروحة، وتعيد النظر فيها من هذه الزاوية، مع اعتبار القضية الأمنية جانباً فقط من قضايا السياسة التي تتطلب معالجة إجمالية.

سنبدأ بتقييم سنوات الاحتلال الأميركي للعراق، مع التركيز على تبعاته واستخلاص نتائجه، واستشراف آفاق التطور السياسي في هذا البلد بعد تخلصه من الدكتاتورية والاحتلال الأجنبي. وخلافاً لدراسات أخرى عالجت الموضوع العراقي من زاوية امتداداته وانعكاساته الإقليمية، حاولنا هنا قدر الإمكان عدم التطرق إلى مسائل التأثير الإيراني والسعودي، والتنافس السني-الشيوعي الإقليمي، مكتفين بتحليل كيفية طرح "تغيير النظام"، و"بناء الدولة" وإقامة الديمقراطية في التقديرات الأميركية الخاصة بالحالة العراقية، مع مقارنتها بالتصورات العربية لهذه المفاهيم. وربطنا ذلك كله بمعطيات الاحتلال الكمية والنوعية، والإطار السياسي والقانوني لاتفاقية سحب القوات، والمخاطر الناشئة عن فراغ القوة والتوصيف الخاطئ للأوضاع العراقية.

## مقدمة

يسيطر الهاجس الأمني على أغلبية التقييمات الأميركية للوضع العراقي. وتكفي مراجعة سريعة لبعض ما تصدره مراكز البحوث ودور النشر الأميركية حول العراق، لإقناعنا بأن هذه هي أهم المسائل إطلاقاً في التقييم الأميركي، بحيث تخصص لها الدراسات والتمويل، وتخضع لها حتى برامج التعليم<sup>١</sup>.

<sup>١</sup> لتقديم أمثلة وليس على سبيل الحصر، انظر البرامج التربوية أسفله، وستلاحظ أن تدريس مادة "العراق" فيه تركيز أساسي على القضايا العسكرية والأمنية. أما التنمية السياسية والاقتصادية، فلا يبدو أنها ما يهتم الأميركيين في المقام الأول. ويلاحظ أيضاً أن الموضوع الأمني وقع التركيز عليه خاصة في علاقته بدراسات الشرق الأوسط في الجامعات الأميركية منذ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. ضمن النقاش الواسع المحتدم آنذاك. وقد وجهت الهمم فيه لأساتذة هذه الدراسات واتهمهم "المعسكر المحافظ" وأصدقاء بوش بالإهمال رغم التمويل الذي يتلقونه من الحكومة الفدرالية وعدم التنبيه إلى المخاطر التي يمثلها الإرهاب الإسلامي وتقديم الصراع العربي-الإسرائيلي لطلابهم وقراءهم من وجهة نظر "تشويهية" تندد بإسرائيل وحدها وتحملها مسؤولية العنف. ولنا عودة إلى هذا الموضوع ودور الجامعات ومراكز البحث ومواردها التمويلية في القرار السياسي، في دراسة مخصصة لهذا الغرض. أما فيما يخص العراق في التعليم، فانظر مثلاً:

Teaching with the News, The Lessons of Iraq : [http://www.choices.edu/resources/twn\\_iraq\\_lessons.php](http://www.choices.edu/resources/twn_iraq_lessons.php)

Academic Module: War of Necessity, War of Choice: [http://www.cfr.org/iraq/academic-module-war-necessity-war-choice/p2\\_633](http://www.cfr.org/iraq/academic-module-war-necessity-war-choice/p2_633)

Teaching the Iraq War: <http://www.pbs.org/newshour/extra/teachers/iraq/index.html>

وليس الأمر غريباً! فحين تكون القوات العسكرية لدولة ما منخرطة في القتال في بلد أجنبي، من الواضح أن المسألة الأمنية ستحتل مركز الصدارة في الأجندة، حتى وإن كانت الأهداف العامة تتجاوز مجرد الحفاظ على الأمن والاستقرار إلى تغييرات أعمق تمس البنية السياسية والاقتصادية والقانونية للبلد المعني، كما هي الحال في العراق.

والواقع أن سحب القوات العسكرية لا ينفي استمرار انخراط الولايات المتحدة في "الهندسة الاجتماعية" لمرحلة ما بعد صدام والإشراف على النشاط السياسي والاقتصادي لهذا البلد من خلال مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR) الذي حلّ محلّ مكتب المفتش العام لسلطة التحالف المؤقتة (CPA-IG)، عقب حل السلطة في ٢٨ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤، وصدور القانون رقم ١٠٨-١٠٦ عن الكونجرس الأميركي في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤ بإنشاء هذا المكتب<sup>٢</sup> الذي يقع تحت السلطة المزدوجة لوزارتي الخارجية والدفاع الأميركيين، ويرفع تقاريره عن الأوضاع في العراق إليهما إضافة إلى وزير العدل الأميركي والكونجرس. ولا يمكن بالتالي النظر إلى السيادة العراقية، في هذه الظروف، خارج هذا الإطار العام من التبعية للولايات المتحدة، إلا إذا كان الانسحاب الأميركي من العراق يعني كذلك إيقاف عمل مكتب المفتش العام لإعادة الإعمار. وهذا ما لم يشر إليه صراحة ستيوارت دبليو بوين جونيور (Stuart W. Bowen Jr). المفتش العام، في تقريره ربع السنوي الثامن والعشرين إلى الكونجرس ووزيري الخارجية والدفاع الأميركيين.

### بين المفاهيم الأمنية-العسكرية و"الهندسة الاجتماعية"

بعد سبع سنوات من الاحتلال، غادر خمسون ألف جندي من القوات الأميركية العراق في أواخر آب/ أغسطس ٢٠١٠، فقد انتهت مهمتهم. وحسب ما تؤكد استراتيجيّة الأمن القومي للرئيس أوباما: "في العراق، نحن في مرحلة الانتقال إلى السيادة العراقية ونقل المسؤولية بالكامل إلى العراقيين -ويشمل هذا السياق انسحاب قواتنا، وتعزيز قدراتنا المدنية، إضافة إلى شراكة طويلة المدى مع الحكومة والشعب العراقيين"<sup>٣</sup>.

ووفقاً للبيان الصحافي الصادر عن البيت الأبيض في ٢٧ أيار/ مايو ٢٠١٠، فإن "الانسحاب لا يعني التخلي عن الالتزام، ولكن التحول في علاقتنا الثنائية نحو تعاون مدني أكبر مع التركيز على قدرات

<sup>٢</sup> انظر مهمة مكتب المفتش العام على الرابط: <http://www.sigir.mil/about/index.html>

<sup>٣</sup> استراتيجية الأمن القومي الأميركي لسنة ٢٠١٠. البيت الأبيض:

البناء"<sup>٤</sup>. ولعل هذا هو ما أشار إليه المفتش العام بوين جونيور، في مقدمة تقريره المشار إليه آنفا. فقد ربط الانسحاب المقرر لجميع القوات الأميركية بحلول ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١، بـ"سلسلة من التحولات في العراق سيكون لها تأثير كبير على طبيعة مهمة الولايات المتحدة". وتشمل هذه التحولات ما يلي:

- انتهاء أعمال فرق إعادة إعمار المحافظات السابقة وانتقال مهام إعادة الإعمار الموكلة إليها إلى القنصليات الموجودة في أربيل والبصرة والمكاتب المؤقتة في الموصل وكركوك.
- انتقال مهمة تدريب الشرطة من القوة العسكرية إلى وزارة الخارجية.
- فتح مكتب جديد للتعاون الأمني العراقي ليتولى إدارة معظم نواحي برنامج المساعدة الأميركية المستمر<sup>٥</sup>.

وجدير بالذكر أيضا ملاحظة المفتش العام في نهاية تقديمه للتقرير ربع السنوي بأنه "على الرغم من احتمالية انسحاب آخر القوات من العراق في كانون الثاني/ ديسمبر ٢٠١١، إلا أن وزارة الخارجية ستظل محافظة على تواجد مهم لجهود إعادة الإعمار لسنوات مقبلة، مما يتطلب إشرافاً متواصلًا مدعوماً وملتزماً بحماية ٥٨ مليار دولار المتبقية ضمن برنامج الولايات المتحدة لإعادة الإعمار"<sup>٦</sup>.

وسيصاحب الانسحاب العسكري -المبرمج- عملية تقييم لما سينتج عنه في العراق. ومن اللافت أن التركيز بقي هنا على موضوع الأمن. والأمثلة التي يمكن أن نذكرها في هذا المجال كثيرة: إذ نجد "أميركان إنتربرايز إنستيتيوت" American Enterprise Institute، وهي المؤسسة التي تعتبر معقلاً للمحافظين الجدد، تصدر التقارير تلو أخرى عن المخاطر التي تنتظر العراق بعد انسحاب القوات الأميركية. فيكتب فريدريك كاغان Frederick W. Kagan محذراً من "التخلي عن العراق في

<sup>٤</sup> "Advancing Our Interests: Actions in Support of the President's National Security Strategy". The White House, Office of the Press Secretary, May ٢٧, ٢٠١٠: <http://www.whitehouse.gov/the-press-office/advancing-our-interests-actions-support-presidents-national-security-strategy>

لهذا السبب تؤكد استراتيجية الأمن القومي الأمريكي في تقرير صدر سنة ٢٠١٠ ما يلي: "سنستمر في تدريب وتجهيز وتقديم المشورة لقوات الأمن العراقية، للقيام بمهام مكافحة الإرهاب، وحماية الجهد المدنية والعسكرية الحالية في العراق. وبموجب اتفاقاتنا مع الحكومة العراقية، بما في ذلك الاتفاقية الأمنية، سنسحب كامل قواتنا من العراق حتى نهاية العام ٢٠١١".

<sup>٥</sup> انظر: "تقرير كانون الثاني/ يناير إلى الكونغرس الأمريكي" على الرابط:

<http://www.sigir.mil/arabic/index.html>

<sup>٦</sup> رسالة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ضمن: "تقرير كانون الثاني/ يناير إلى الكونغرس الأمريكي". مصدر سبق ذكره.

نهاية ٢٠١١" ومؤكداً أن "قوات الأمن العراقية لن تستطيع الدفاع عن سيادة العراق، والمحافظة على استقلاله إزاء إيران دون مساعدة أميركية".<sup>٧</sup>

وفي تقرير ثان، يرى كاغان أن التاريخ العراقي الحديث دالٌّ بما فيه الكفاية على أن العراق محكوم بالصراعات الطائفية والحروب الأهلية، وينسى أن يضيف أن نفس هذا التاريخ هو أيضاً تاريخ التدخلات الخارجية وصراع القوى على النفط. وأخطر من ذلك أن هذا الكاتب -كبير التأثير على المحافظين- يرى أن "العمل الأميركي في العراق لم ينته بعد"، وأن "المساعدات الأميركية ينبغي أن تكون مشروطة باستجابة العراقيين لما تريده الولايات المتحدة منهم".<sup>٨</sup>

شاهدنا "معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى" (WINEP) ينظم في حزيران/ يونيو ٢٠١١ منتدى للنقاش، لدراسة موضوع: "القوات الأمنية العراقية".<sup>٩</sup> كما نظم "مجلس شيكاغو للشؤون العالمية" The Chicago Council On Global Affairs عدداً من اللقاءات تحت عنوان "آفاق عراقية". وتظهر سيطرة الهاجس الأمني على المحاضرات الثلاثة التي وقعت منذ بداية العام ٢٠١١ إلى حد كتابة هذه السطور.<sup>١٠</sup> ونجد نفس المقاربة تتحكم باللقاء الذي نظمه معهد ستيمسون عن "مستقبل العلاقات الأميركية-العراقية".<sup>١١</sup>

وحين تبحث في موقع "هيريتيج فاؤندينشن" (Heritage Foundation) مثلاً - وهو بلا شك من أهم المراكز البحثية ذات الميول المحافظة - عن موضوع "العراق والديمقراطية"، فإنك قد لا تظفر مثلي إلا بمادة واحدة يتيمة، تعود إلى سنة ٢٠٠٥، وهي محاضرة ألقته في المركز كوندوليزا رايس، وزيرة الخارجية في إدارة جورج بوش الثانية.<sup>١٢</sup> ومثل ذلك بالنسبة لموضوع "الإصلاح الاقتصادي"، فلن

<sup>٧</sup> Frederick W. Kagan, "Iraq Threat Assessment: The Dangers to the United States, Iraq, and Mideast Stability of Abandoning Iraq at the End of ٢٠١١."

AEI. May ٢٠١١: <http://www.aei.org/paper/١٠٠٢٢٣>

<sup>٨</sup> Frederick W. Kagan, "Unfinished Business: An American Strategy for Iraq Moving Forward." AEI. December ٢٠١٠: <http://www.aei.org/paper/١٠٠١٦١>

<sup>٩</sup> The Iraqi Security Forces: A Status Report. Featuring Michael Knights, Lachlyn Soper, Andrew Lembke, and Barak Salmoni.

<http://www.washingtoninstitute.org/templateC07.php?CID=٥٨٢>

<sup>١٠</sup> Perspectives on Iraq: [http://www.thechicagocouncil.org/files/Event/FY١١\\_Events/Iraq\\_Perspectives.aspx](http://www.thechicagocouncil.org/files/Event/FY١١_Events/Iraq_Perspectives.aspx)

<sup>١١</sup> The Future of US-Iraq Relations, May ١٧, ٢٠١٠: <http://www.stimson.org/events/the-future-of-us-iraq-relations-١/>

<sup>١٢</sup> Iraq and Democracy in the Middle East, Dec ١٣, ٢٠٠٥:

<http://www.heritage.org/Events/٢٠٠٥/١٢/Iraq-and-Democracy-in-the-Middle-East?query=Iraq+and+Democracy+in+the+Middle+East>

تحصل على أكثر من مادة واحدة، هي حلقة نقاش نظمت حول الموضوع في حزيران/ يونيو ٢٠٠٣ (أي بعد شهرين من الاحتلال)، لا أكثر<sup>١٣</sup>.

وأما حين تكتب في محرك البحث الخاص بالموقع كلمتي: "الحرب العراقية" (Iraq War)، فإنك تحصل على كم هائل من الأحداث والتقارير والمنشورات التي تغطي الفترة الزمنية الممتدة إلى اليوم<sup>١٤</sup>. وقد عالج مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) مسألة الديمقراطية في ٢٠٠٤ من خلال ورقة حول "معاداة أميركا في العراق كمعرق للديمقراطية"<sup>١٥</sup>، ولكن ذلك تم في إطار "برنامج دولي للأمن". ولم تفعل هذه الورقة القصيرة (لا تتجاوز ٩ صفحات) سوى التأكيد على أن النظام الديمقراطي يمكن أن يكتب له البقاء فقط إذا اقتنع العراقيون بضرورة رفع ثلاث تحديات، أولها "إعادة الأمن" ثم "الحفاظ على الوحدة الوطنية، وتحديد دور مناسب للإسلام في الحياة العامة". وفي نفس السنة، حين كتب خبير المركز ذاته أنتوني كوردسمان (Anthony H. Cordesman) بحثاً بعنوان "بعد عام واحد: بناء الأمة في العراق"، فقد غلبت على اهتماماته أيضاً مسائل مثل: المعركة من أجل كسب قلوب العراقيين وعقولهم (للأميركيين طبعاً)، والمواقف المعادية (لهم) في المثلث السني وكذلك لدى الشيعة، والقيادة العسكرية والقضوية الأمنية، والوزارات ذات العلاقة بهذه المسألة، والتمرد والمواقف الإثنية... الخ<sup>١٦</sup>. وهذه جميعاً قضايا مهمة طبعاً، ولكن طرحها ومعالجتها مرتبطان بالاحتلال وقائمان عليه، بحيث يبدو أن ما يسمونه "بناء الأمة" Nation Building (والمقصود على الأرجح هو: بناء الدولة – الأمة)، مطروح من هذا المنظور كذلك، ولا نتصور أنه بالإمكان إثارته بنفس الطريقة، لو أن ما حدث في العراق هو مثلاً ثورة شعبية مدنية كالتى حدثت في تونس أو مصر<sup>١٧</sup>. ومن الملاحظ أن منظري

<sup>١٣</sup> Iraq Economic Reform: Lessons Learned from Central Europe and Eurasia, Jun ١١, ٢٠٠٣: <http://www.heritage.org/Events/٢٠٠٣/٠٦/Iraq-Economic-Reform-Lessons-Learned-from-Central-Europe-and-Eurasia?query=Iraq+Economic+Reform:+Lessons+Learned+from+Central+Europe+and+Eurasia>

<sup>١٤</sup> <http://www.heritage.org/Issues/International-Conflicts/Iraq-War?query=Iraq+War>

<sup>١٥</sup> Ben Rowswell and Bathsbeba Crocker, "Anti-Americanism in Iraq: An Obstacle to Democracy?", Jan ١٦, ٢٠٠٤. <http://csis.org/publication/anti-americanism-iraq-obstacle-democracy>

<sup>١٦</sup> Anthony H. Cordesman, "One Year On: Nation Building in Iraq," Arleigh A. Burke Chair in Strategy, Center for Strategic and International Studies, Working Paper, Revised April ١٦, ٢٠٠٤: [http://csis.org/files/media/csiss/pubs/iraq\\_oneyearon.pdf](http://csis.org/files/media/csiss/pubs/iraq_oneyearon.pdf)

<sup>١٧</sup> صحيح أنه عاد لمعالجة مسألة "التحديات الرئيسية" التي تواجه العراق بعد انسحاب القوات الأمريكية في ورقة أحدث نشرت سنة ٢٠١٠، ولكنه ركز أكثر على نتائج الانتخابات والقوى المتصارعة على السلطة، والتحديات الأمنية، ولم يفض تحليله إلى رؤية متكاملة للعملية السياسية كجزء من البناء والتنمية في هذا البلد. انظر:

Anthony H. Cordesman, "Iraq After US "Withdrawal:" Meeting the Challenges of ٢٠١٠ and Beyond." Arleigh A. Burke Chair in Strategy. August ٣٠, ٢٠١٠: [http://csis.org/files/publication/١٠٠٨٣٠\\_Iraq-I\\_Meet\\_Challenges.pdf](http://csis.org/files/publication/١٠٠٨٣٠_Iraq-I_Meet_Challenges.pdf)

الديمقراطية في العراق<sup>١٨</sup>، بقدر ما تسابقوا إلى تقديم حججهم قبل اجتياح ٢٠٠٣، تغيبوا اليوم عن معالجة المسألة.

وليس من الفائدة أن نستشهد بأوراق من مراكز مثل "راند كوربوريشن" Rand Corp.، أو "مركز الأمن الأميركي الجديد" CNAS، أو "معهد السلام الدولي" IPI، أو "مركز الأمن والتعاون الدولي" التابع لجامعة ستانفورد CISAC، وما شابه ذلك، فهي جميعاً تركز على الأمن أولاً من وجهة النظر الأميركية، وبالتالي، فلا نتوقع أن تهتم كثيراً بتحليل ما يجري في العراق بعد الانسحاب من منظور آخر.

ونجد معهد "كاتو" Cato وعلى الرغم من اهتمامه الكبير بالاقتصاد السياسي وقضايا التنمية والفلسفة السياسية وقضايا الحريات المدنية والفردية، واتجاهه الأيديولوجي التحرري Libertarian، لا يولي العراق عناية تزيد عن الثمن الذي دفعته أميركا من جراء اجتياحه والتمن الذي سيكلفها الانسحاب منه<sup>١٩</sup>.

وتغلب على بقية المعالجات في المراكز الأخرى نفس الاهتمامات الأمنية حتى عندما يربط الخبراء قضية الانسحاب بتصورهم لمستقبل العراق. وقد يشذ بعضها عن الطوق، فيقدم تحاليل تهتم أكثر بمطالب المجتمع المدني، وعلى الرغم من ذلك، فهي لا يمكن أن تعوض رؤية عراقية متخلصة من صراع المصالح وصراع النفوذ.

### التطورات على الساحة العراقية

سبقت العراق في نهاية سنة ٢٠١١ بأيدي أبنائه، إلا أن الوضع ما زال يبدو مهتزاً، والنخبة السياسية غير قادرة على التوصل إلى تفاهم. وقد أظهرت نتائج انتخابات آذار/ مارس ٢٠١٠ شدة التنافس على السلطة بين ائتلافي رئيس الوزراء نوري المالكي المنتهية ولايته ورئيس الوزراء الأسبق إياد علاوي، حتى رأينا الشهور تمر دون التوصل إلى تشكيل حكومة جديدة. صحيح أن "أسوأ الديمقراطية تبقى مع ذلك أفضل من الديكتاتورية"، كما صرح الرئيس العراقي جلال الطالباني<sup>٢٠</sup>، لكن البلاد بعيدة عن الاستقرار.

<sup>١٨</sup> انظر مثلاً ورقة سيدني وينتروب عن "الديمقراطية والتنمية" التي تعود إلى سنة الاحتلال. وهناك غيرها طبعاً. ولكن التفاؤل بالديمقراطية في العراق تناقص كثيراً بمرور السنوات:

Sidney Weintraub, "Democracy and Development," November ٢٠٠٣. CSIS, Issues in International Political Economy :

<http://csis.org/files/media/csis/pubs/issues٢٠٠٣١١.pdf>

<sup>١٩</sup> <http://www.cato-at-liberty.org/the-cost-of-getting-out-of-iraq/>

<sup>٢٠</sup> تصريح نقلته جريدة "الحياة" اللندنية بتاريخ ٢٩ أيار/ مايو ٢٠١٠.



وقد تشكلت الحكومة العراقية الجديدة بعد ما يقرب من تسعة شهور من المفاوضات، واستطاع رئيس الوزراء نوري المالكي ضمان دعم برلماني كاف في أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠ ليطلب بفترة ثانية. وفي ظل اتفاق مشاركة السلطة، استطاع تكتل دولة القانون التابع للمالكي السيطرة على وزارتي الداخلية والدفاع إضافة إلى خمس وزارات أخرى مهمة. ويجمع ائتلاف دولة القانون بين ١٧ في المئة من مقاعد مجلس الوزراء، و٢٧ في المئة من مقاعد مجلس النواب (٨٩ مقعداً).

وتولى رئيس الوزراء السابق إياد علاوي، عن القائمة العراقية، منصب رئاسة المجلس الوطني للسياسات العليا<sup>٢١</sup> National Council For Higher Policies، إضافة إلى عشرة مناصب أخرى في مجلس الوزراء آلت إلى هذه كتلته، بما في ذلك وزارات المالية والكهرباء والزراعة والصناعة والتعدين. وتسيطر العراقية على حوالي ٢٤ في المئة من مقاعد مجلس الوزراء، و ٢٨ في المئة من البرلمان (٩١ مقعداً).

وأما التكتل الكبير الآخر – الائتلاف الوطني العراقي- الذي يضم أحزاباً شيعية، بما في ذلك التيار الصدري والمجلس الأعلى الإسلامي العراقي، فقد حصل على ١٢ منصباً في مجلس الوزراء، بينها وزارات النفط والعدل والنقل. ويجمع هذا الائتلاف بين حوالي ٢٩ في المئة من مناصب مجلس الوزراء، و٢٢ في المئة من إجمالي مقاعد مجلس النواب (٧٠ مقعداً).

وفيما يخص التحالف الكردستاني، فقد نال ٧ مناصب في مجلس الوزراء، بما في ذلك وزارتي الشؤون الخارجية والصحة. ويسيطر التحالف الكردستاني على حوالي ١٧ في المئة من مجلس الوزراء، و١٣ في المئة من مجلس النواب (٤٣ مقعداً).

ويشير تقرير المفتش العام إلى أن التحدي الرئيسي الذي سيكون على هذه الحكومة مواجهته هو "إدارة علاقتها مع الزعيم الديني مقتدى الصدر المعادي لأميركا... الذي يسيطر على ٣٩ من مقاعد البرلمان"<sup>٢٢</sup>. وبعد مرور أكثر من عام على الانتخابات التشريعية، فإن الأزمة العامة لم تنته بعد في العراق والقلق لا يزال مسيطراً. فالقنابل لا تزال تنفجر، والعمليات الانتحارية لا تزال تحصد الضحايا بأعداد كبيرة. ولا يزال العنف هو "الحياة" اليومية والخوف الدائم للعراقيين. ولا تزال الميليشيات المسلحة

<sup>٢١</sup> استحدث المجلس الوطني للسياسات العليا نهاية ٢٠١٠ ضمن جهد استرضاء زعيم القائمة العراقية إياد علاوي. ولم يكن له نظير في الحكومات السابقة، كما أنه لم يرد في الدستور العراقي. وبموجب ذلك يكون علاوي رئيس المجلس الوطني للسياسات العليا والذي يضم بعضيته رئيس الجمهورية ونوابه ورئيس الوزراء ووزراء الدفاع والداخلية والمالية والخارجية ما يجعله سلطة فوق سلطة الحكومة والرئاسة وذلك يتناقض مع الدستور.

<sup>٢٢</sup> January ٢٠١١, *Quarterly Report To Congress*:

<http://www.sigir.mil/publications/quarterlyreports/January2011.html>

والجماعات الإرهابية من مختلف المشارب، بما في ذلك إسلاميون متطرفون، وأنصار الرئيس السابق صدام حسين، و تنظيم "القاعدة"، تتصدر الصفحات الأولى للصحف. ومع بداية رحيل القوات الأميركية، تفشى الخوف من التهاب العنف وسقوط أجزاء من التراب الوطني العراقي في أيدي المتمردين جراء ذلك. (انظر الجدول رقم ١ أدناه):

جدول (١): تقديرات لضحايا العنف منذ حرب ٢٠٠٣\*

دراسات	قسم الكونجرس <sup>٢٨</sup> CRS	ذي ايكونوميست <sup>٢٧</sup> The Economist	بروكينجز الفهرس العراقي <sup>٢٦</sup> Brookings' Iraqi Index	جاست فورين بوليسي <sup>٢٥</sup> Just Foreign Policy	عراق بودي كاونتس <sup>٢٤</sup> Iraq Body Counts	وور لوغس <sup>٢٣</sup> WarLogs	عدد القتلى	الفترة
		أكثر من ١٠,٠٠٠	١١٤,٨٣٤	١,٤٥٥,٥٩٠	بين ١٠١,٣٦٦ و ١١٠,٧١٩	١٥٥,٤٧٠		٢٠٠٨-٢٠٠٣
		بين ٨٦,٦٦١ و ٩٤,٥٥٨	٢٠١١-٢٠٠٣	٢٠١٠-٢٠٠٣	٢٠١٠-٢٠٠٣	٢٠١٠-٢٠٠٣		٢٠٠٧-٢٠٠٣

\*توجد العديد من التقديرات، مع تفاوت مهم أحياناً في الأعداد المقدمة.

ومن الملاحظ أن العنف لم يستثن أحداً. فقد استهدفت الطبقات الشعبية، كما استهدف مسؤولي الحكومة والقضاة والأكاديميين، واتخذ أشكالاً طائفية، فوقع ضحيته مسلمون سنة وشيعة، ومسيحيون<sup>٢٩</sup>.

وتقدر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في العراق عدد النازحين به ١,٥ مليون شخص، منهم ٥٠٠ ألف من الفئات المستضعفة. ويعيش هؤلاء جميعاً في ظروف قاسية، إما داخل مخيمات أو في مبانٍ عامة<sup>٣٠</sup>.

وكل هذا يبدو وكأنه يؤكد أن الطرح الأمني- العسكري للقضية العراقية هو الطرح الصحيح. وسنبين فيما يلي المآخذ حول هذا الطرح.

<sup>٢٣</sup> <http://www.iraqbodycount.org/analysis/numbers/warlogs/>

<sup>٢٤</sup> <http://www.iraqbodycount.org/>

<sup>٢٥</sup> <http://www.justforeignpolicy.org/iraq>

<sup>٢٦</sup> <http://www.brookings.edu/saban/iraq-index.aspx>

<sup>٢٧</sup> [http://www.economist.com/node/9764232?story\\_id=9764232](http://www.economist.com/node/9764232?story_id=9764232)

<sup>٢٨</sup> <http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RS22537.pdf>

<sup>٢٩</sup> في أعنف حادث دموي ضد المسيحيين منذ العام ٢٠٠٣، اقتحم مسلحون من المتمردين كنيسة السريان الكاثوليكية في بغداد يوم ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠، وقتلوا أكثر من خمسين شخصاً. وتقدر الأمم المتحدة أن عدة آلاف من المسيحيين نزحوا من محافظتي نينوى وبغداد في أعقاب مذبحه الكنيسة، إلى إقليم كردستان ومناطق أخرى في شمال العراق.

<sup>٣٠</sup> انظر تقرير مفوضية الأمم المتحدة للاجئين، على الرابط:

[http://www.iauiraq.org/documents/1290/1\\_A%20December%202010%20Fact%20sheet%20E.pdf](http://www.iauiraq.org/documents/1290/1_A%20December%202010%20Fact%20sheet%20E.pdf)

## نقد المفاهيم الأمنية- العسكرية لتغيير النظام

إن المشروع الذي يطلق عليه "تغيير النظام" Regime Change - والذي تصحبه في الغالب مشاريع إعادة الإعمار Reconstruction التي تنزل في إطار ما يصطلح عليه أيضا "بناء الأمم"<sup>٣١</sup> Nation Building- أو "بناء الدولة"، يتجاوز قضية الأمن المحلي إلى قضايا تمس البنية الفوقية للمجتمع، والتركيبية السكانية، والخريطة السياسية، وكل ما يتعلق بغايات المجموعات المصلحية الاقتصادية والسياسية والإثنية والدينية، وهو ما يطلق عليه اصطلاحاً بـ الهندسة الاجتماعية Social Engineering<sup>٣٢</sup>. ومن ثم، فإن تغليب المعايير الأمنية على التقييم الاجتماعي والسياسي، إذا كان يفيد المؤسسة العسكرية الأجنبية المتدخلة، فإنه يشوه التقييم الموضوعي لمشاكل المجتمع، إذا تبنته النخبة الوطنية المسؤولة في البلد المعني.

١- فليس المطلوب من هذه النخبة، بعد وقوع التغيير ووصولها إلى السلطة، تبني نفس المعايير الأمريكية لفهم مقتضيات الساحة العراقية ومطالبها، وإنما تمييز المصالح وفهمها على النحو الذي يقدم المصلحة الوطنية على المصلحة الأجنبية. بعبارة أخرى، إن رؤية العراق بالمنظار الأمني الأمريكي ربما تكون صالحة للمؤسسة العسكرية الأمريكية، ولكنها ليست بالضرورة كذلك للمجتمع العراقي. وهذا ما سيتبين أكثر فأكثر اليوم، مع عودة السيادة وضرورة وضع أسس صلبة للمشروع الوطني الديمقراطي، الذي يقتضي المراجعة المستمرة والخضوع للنقد، والمساءلة، والاستعداد لإعادة النظر، والإصلاح. وليست هذه حالة استثنائية خاصة بالعراق، وإنما هي حالة عامة تهم مشروع الدولة الوطنية الديمقراطية في العالم العربي الذي لم يستكمل منذ انطلاقه في النصف الأول من القرن العشرين. حيث لم تستطع دول "الاستقلال" التعبير عنه، واكتفت النخب آنذاك بتسيخ سلطاتها في إطار إعادة "صياغة الحدود القومية في العالم العربي بشكل جديد يضمن، عن طريق خلق برجوازيات محلية إقليمية فقيرة ومعدومة الأفق، هيمنة الرأسمالية العالمية والغرب على الشعوب التابعة"<sup>٣٣</sup>، كما يقول برهان غليون. ولم يتم الاعتراف بتلك التشكيلات "القومية" إلا بعد إخضاعها لذلك النظام. و"تمت عملية تبريرها الفكري بالنهضة الكبرى للفكر الاستشراقي والإثنولوجي الاستعماري، الذي قدم

<sup>٣١</sup> للولايات المتحدة سوابق في الانخراط بما يسمى "بناء الأمم" منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وذلك في: ألمانيا (١٩٤٥)، وخطة مارشال (١٩٤٧) في أوروبا الغربية، واليابان (١٩٤٥)، وكوريا الجنوبية (١٩٥٣)، وكولومبيا (١٩٩٨)، وفلسطين (١٩٩٣)، والصومال (١٩٩٣)، وهايبي (١٩٩٣ و٢٠٠٤)، وكامبوديا (١٩٨٨ إلى ١٩٩٥)، والسلفادور ونيكاراغوا (١٩٨٠)، وتيمور الشرقية (١٩٩٩)، وليبيريا (٢٠٠٣)، وزيمبابوي (١٩٨٠)، وأفغانستان (٢٠٠١)، وجمهورية يوغسلافيا سابقا (١٩٩٦)، والعراق (٢٠٠٣)، وليبيريا (٢٠٠٣). انظر: سينتيا واتسون، بناء الأمم، ص.٧.

Cynthia A. Watson, Nation Building, (Santa Barbara, CA: ABC-CLIO, ٢٠٠٤).P.V

<sup>٣٢</sup> انظر حول هذا الموضوع:

Francis Fukuyama, *Nation Building: Beyond Afghanistan and Iraq*, (The Johns Hopkins University Press, ٢٠٠٦).

<sup>٣٣</sup> د. برهان غليون: مجتمع النخبة، (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٦)، ص. ٣٦.

لكل وحدة جديدة، تاريخاً قومياً خاصاً بها نبش عنه فيما قبل تاريخها الحي و الحقيقي الحاضر، في فترة ما قبل الإسلام<sup>٣٤</sup>.

وقد استغرق الأمر عدة عقود من القمع والكبت والحرمان والعدوان المنظم على الشعوب من طرف تلك الطبقة "الكمبرادورية"، لكي تندلع الثورة المدنية الديمقراطية في العالم العربي سنة ٢٠١١، بهدف استعادة الشعب سيادته. ومن سوء حظ المعارضة العراقية ضد دكتاتورية صدام أنها احتاجت إلى التعاون مع الولايات المتحدة لإسقاطه، في حين كان ينبغي أن يتولى هذه المهمة الشعب العراقي بنفسه. والولايات المتحدة لها حسابات إمبراطورية قد لا تلتقي بالضرورة مع أهداف العراقيين. وعلى افتراض أن ذلك قد يحدث في وقت ما، فإن ميزان القوى هو المتحكم بالعلاقة بين الطرفين. ولئن قيل إن الولايات المتحدة ليست دولة استعمارية، فإن إمبريالية عصر العولمة لا تحتاج إلى وجود القوات على الأرض، وتعيين حاكم عسكري أجنبي، وإنما قد تكتفي بإدامة علاقات التبعية والتحكم في الحاجات الاقتصادية وخلق "المخاطر" الأمنية في الجوار المباشر، لإقناع النخبة المحلية الحاكمة بأنها "في حاجة إليها" للدفاع عن نفسها وللبقاء.

فالخوف كان منذ البداية أن يعاد تشكيل الدولة العراقية حسب مقتضيات ميزان القوى الدولية، وليس حسب مطالب الشعب السيادية، وأن يعاد بذلك تكرار التاريخ، فتكون ٢٠٠٣ نقطة انطلاق لتبعية عراقية جديدة، مثلما حدث في فترات سابقة في تاريخ هذا البلد. والواقع أن العراق المعاصر يعد دولة حديثة الظهور. وكما يذكر بذلك مؤرخون عرب وسواهم، "لم يكن للعراق أي وجود قبل ١٩٢٠ ككيان سياسي مستقل ومنفصل. وكما هو الحال بالنسبة لسوريا ولبنان، جاء العراق إلى الوجود نتيجة لترتيبات ما بعد الحرب العالمية الأولى القائمة على اتفاق سايكس-بيكو في ١٩١٦ والتسوية الإنجليزية-الفرنسية التي تم التوصل لها في سان ريمو، نيسان/أبريل ١٩٢٠"<sup>٣٥</sup>. ومن هذه الولادة "القيصرية" تنبع معظم العاهات التي تشوه الوليد، مثل الافتقار إلى التجانس والانقسام حسب خطوط إثنية، ولغوية، ودينية طائفية، وهو ما كان له تأثيره على التطور السياسي في العراق.

<sup>٣٤</sup> المصدر نفسه، ص. ٣٧.

<sup>٣٥</sup> انظر هشام شرابي: حكومات وسياسات الشرق الأوسط في القرن العشرين (بالإنجليزية):

Hisham Sharabi, *Governments and Politics of the Middle East in the Twentieth Century*, (New York: D.Van Nostrand Company, INC. ١٩٦٢): ١٤٩.

## مراحل التبعية العراقية في لعبة "المركز والأطراف"

القصد من التذكير بالتجربة التاريخية هو معرفة السلبيات الدالة على سوء المعالجة، والتنبيه بالتالي إلى أن نفس الأسباب تعطي نفس النتائج، وليس إسقاط الماضي في الحاضر أو التعسف عليهما معاً. والملاحظ أن "أول برلمان عراقي التأم في ١٦ تموز/ يوليو ١٩٢٥، مدشناً بذلك أول تجربة ديمقراطية في تاريخ العراق. لكن عندما حدث انقلاب سنة ١٩٥٨، كان النظام البرلماني قد فقد مصداقيته تماماً وبدأت الديمقراطية نظاماً للحكم غير قابل للتطبيق"<sup>٣٦</sup>. وحقيقة الأمر أن التجربة الديمقراطية الأولى في العراق تمت تحت إشراف الإنجليز، وها هي التجربة الثانية تتم تحت إشراف الأميركيين. وفي الحالتين كان هناك احتلال ومقاومة. وفي الحالتين أيضاً، لا يمكن الاطمئنان إلى أن النظام الديمقراطي يمكن أن ينجح في المدى الطويل إذا كان ضامنهُ الوحيد هو قوة أجنبية.

ففي أيلول ١٩٢٠، عاد بيرسي كوكس إلى العراق كمفوض سام، وكانت مهمته الأساسية إعطاء معنى لمفهوم "الحكم غير المباشر" - أي الحكم بواسطة النخبة المحلية- وهو ما تم من خلال تشكيل حكومة عراقية ترأسها عبد الرحمن النقيب الكيلاني. وقد اختارت بريطانيا فيصل بن الحسين لتتويجه على عرش العراق في آب/ أغسطس ١٩٢١، وتمثلت الخطوة الثانية في فرض الاتفاقية البريطانية - العراقية، وتنظيم انتخابات مجلس تأسيسي. وكان على حكومة عبد المحسن السعدون (١٩٢٥-١٩٢٦) أن توقع الاتفاقية التي تمتد خمسة وعشرين سنة وعلى البرلمان أن يصادق عليها. ولكن تلك الاتفاقية ما لبثت أن أصبحت المشكلة الرئيسية في الحياة السياسية العراقية ومصدراً للتوتر والاحتقان وإسقاط الحكومات، على حساب التنمية ومعالجة مشاكل المجتمع الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا دليل على أن الاتفاقيات الدولية التي تنتجها علاقات القوة ذات التفاوت الكبير قد تكون سبباً في انهيار الأمن وعدم الاستقرار، في حين أن هدفها هو العكس طبعاً: أي تثبيت حالة من الأمن والاستقرار مفيدة لـ"المركز" الامبريالي.

وعلى الرغم من استقلال العراق، فإن سيطرة النخبة العسكرية على السلطة لم يكن أقل إثارة للقلق ولا أكثر توفيراً للأمن والاستقرار، بل العكس تماماً هو ما حدث. وبعد أن خلف الملك غازي أباه فيصل العام ١٩٣٣، قام بكر صدقي في ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٦ بأول انقلاب عسكري في العراق، وسيكون ذلك هو الأول في سلسلة من الانقلابات المتتابعة منذ ذلك الوقت في العالم العربي، بما دشن عصراً من العنف لم ينته بعد، وأخر إلى أجل غير مسمى برنامج الدولة الوطنية الديمقراطية.

<sup>٣٦</sup> هشام شرابي. المرجع السابق، ص. ١٥١.

وشهد العراق في تلك الفترة الممتدة حتى العام ١٩٤١ وقوع خمس انقلابات متعاقبة مع ما يصحبها من عنف وقتل واغتيالات سياسية. ووصلت الأزمة إلى أوجها في أيار/ مايو ١٩٤١ مع حركة العقدهاء الأربعة والاحتلال البريطاني الثاني للعراق. وعادت الهيمنة البريطانية الشاملة على العراق حتى سنة ١٩٤٥، بحجة الحرب العالمية الثانية. فكان على لندن أن تأمر، وعلى بغداد أن تُطيع. وعلى الرغم من ذلك، فمن الصعب ألا يلاحظ المرء أنه منذ تأسيس الدولة في ١٩٢١ وحتى سنة ١٩٥٨، فإن ما يلخص المشهد السياسي العراقي هو عبارة: الكفاح ضد البريطانيين. فكل شيء كان يبدو وكأنه يدور حول هذا المحور، إلى حد أنه يمكن القول إنه كان يكفي أن تكون موالياً لبريطانيا للوصول إلى السلطة، وإنه كان يكفي أن تناهض بريطانيا لكي يقع اقصاؤك عن السلطة أو طردك منها.

ومؤدى هذا، أن الدولة العراقية مصابة بعجز، فهي "ملغومة" من الداخل و"محاصرة" من الخارج. ولم تكن زعزعة الاستقرار ظاهرة عابرة، وإنما كانت في وضع انقلاب مستمر، يذكر من بعيد ودون اعتبار الفحوى، بثورة تروتسكي المستمرة. أي أنه وقع إضفاء الطابع المؤسسي Institutionalisation تقريباً على العنف ضد الدولة. وأكد على هذا الجانب لصلته بنموذج "المركز والأطراف" الذي كان من الصعب الإفلات منه، والذي قد ينحو إلى التكرار في مرحلة تاريخية لاحقة، إذا لم يقع التنبيه والانتباه إليه، فهذا من مفسدات البناء الوطني الديمقراطي ومن الأسباب المحرضة على العنف والدافعة إليه. أي أن كل شيء يحدث في دائرة مفرغة. والحال أن السياسيين العراقيين في تلك الفترة كانوا يبدون وكأن مواقفهم تتحدد بناء على موقفهم من بريطانيا أكثر من موقفهم من الأفراد والمجموعات المحلية المنافسة، فدرجة السلطة التي سيحصل عليها السياسي رهن بمدى تبعيته للتاج البريطاني. وكانت لهذا الوضع انعكاسات على العمل الحكومي الذي اتسم أيضاً بانعدام الاستقرار والعجز عن مواصلة أي برنامج إلى غايته. وبين سنة ١٩٤٦ وسنة ١٩٥٨ مثلاً، تعاقبت على السلطة ٢٣ حكومة، بمعدل وزارة كل ١٩٧ يوماً. وعلى الرغم من السماح لخمسة أحزاب معارضة بالنشاط العلني، فإن هذه التجربة الليبرالية كانت قصيرة العمر. وما لبث أن عاد القمع، واستمر إلى ١٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٨، تاريخ إعلان "معاهدة بورتسموث" التي أطلقت موجة من السخط الشعبي والاضطرابات في كامل البلد.

وفي سياق التحولات التي أطلقها انقلاب الضباط الأحرار في مصر، حدثت حركة مماثلة في العراق، قام بها عبد الكريم قاسم سنة ١٩٥٨ ضد مملكة فيصل الثاني، معلناً أن "الثورة" تهدف إلى إقامة حكم مدني ديمقراطي واستراتيجية وطنية للتنمية الشاملة. وعلى الرغم من أنه حدد أسباب الانقلاب كرد فعل على فساد نظام الملك فيصل الثاني ومحاباته لبريطانيا، إلا أن هذه الحركة ما لبثت أن حادت عن الأهداف المعلنة وتصرفت كأية دكتاتورية عسكرية. وهذا ما يبين، إضافة إلى عدة أمثلة أخرى

مشابهة في العالم العربي، أن المكان الحقيقي للعسكريين زمن السلم هو في ثكناتهم. فلا يمكن للمؤسسة العسكرية القائمة على التسلسل التراتبي وتطبيق الأوامر النازلة من فوق أن تنتج تفكيراً ديمقراطياً أو زعماء ديمقراطيين، في بلدان لم تطبق فيها الديمقراطية إطلاقاً.

وينطبق الكلام السابق أيضاً على التجربة البعثية منذ انقلاب ٨ شباط/ فبراير ١٩٦٣ الذي جاء بعهد السلام عارف إلى السلطة والذي تبعه حمام دم، كما ينطبق على الناصريين في العراق والقوميين العرب في كل مكان وجميع الذين استسلموا لوهم التغيير "الفوق" وممارسة السياسة والسلطة "الفوقية"، وكأن الشعب جثة هامدة، وكأن الناس لا يعون أن لهم حقوقاً وللحكام واجب مراعاتها. ولم يفلت من هذا الطوق الحديدي للاستبداد في العراق سوى فترة شهور قليلة في عهد عبد الرحمن البزاز الذي أعلن "حكم القانون" وإعادة الحياة السياسية للمدنيين، ولكن التجربة أجهضت بموت عبد السلام عارف في حادث طائرة عمودية في نيسان/ أبريل ١٩٦٦. وقد دشن انقلاب ١٧ تموز/ يوليو ١٩٦٨ عهداً من الديكتاتورية وعبادة الشخصية والحروب ضد الجيران بمباركة حزب البعث، انتهى في نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ بسقوط النظام تحت ضربات الجيش الأميركي<sup>٣٧</sup>.

ولئن وجد اتجاه في العلوم الاجتماعية يربط بين الحرب وحدوث الثورات، ويذهب أصحابه، من أمثال شارلز تيلي Charles Tilly، إلى "أن الصراع والعنف الخارجيين يؤديان إلى زيادة وليس إلى نقصان في التوترات الداخلية، وبالتالي إلى زعزعة الاستقرار"<sup>٣٨</sup>؛ مؤكداً أن "الحرب على علاقة حاسمة بالثورات"<sup>٣٩</sup>، ومع ذلك ليس يسيراً اعتبار ما وقع في العراق بداية من الاجتياح الأميركي عبارة عن ثورة أو على علاقة بالفكر الثوري، وإن كان مفهوماً أن مطالب المعارضة في المشاركة السياسية واحترام حقوق الإنسان شرعية تماماً.

ولسنا هنا بصدد دراسة العلاقة بين الصراع الداخلي والصراع الخارجي، فهذا ما ركز عليه عدد من البحوث<sup>٤٠</sup>، ولكن اهتمامنا ينصب خاصة على مسألة "التغيير" السياسي - أي تغيير النظام وبناء مؤسسات ديمقراطية، دون أن يعني ذلك إغفال البعد الخارجي في الصراعات العراقية الداخلية، ولا

<sup>٣٧</sup> اعتمدنا في كتابة هذا الموجز التاريخي بالأساس على كتابنا: ما بعد صدام في العراق، الصادر بالفرنسية في باريس سنة ٢٠٠٥. وقد قدمنا هنا ملخصاً مكثفاً جداً لما جاء في مقدمة هذا الكتاب. التفاصيل: ص ١٨-٢٥. انظر أيضاً... عبد الوهاب حميد رشيد: العراق المعاصر، (قبرص: منشورات المدى، ٢٠٠٢). ص ٨١-٨٢-٨٤-٩٣، ١٠٤-١٢١-١٣٣.

<sup>٣٨</sup> عبد الرحمن خليفة: إيديولوجية الصراع السياسي. دراسة في نظرية القوة. (دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩)، ص ٢٠٤.

<sup>٣٩</sup> يستشهد تشارلز تيلي برأي وولتر لاكير الذي يذهب فيه إلى أن "الحرب هي في الحقيقة العامل الحاسم في ظهور المواقف الثورية في العصور الحديثة. فمعظم الثورات العصرية سواء منها من قدر لها النجاح أم لا، وقعت في أعقاب بعض الحروب. وعلى سبيل المثال ما حدث في باريس عام ١٨٧١، والثورة الروسية عام ١٩٠٥ وعام ١٩١٧، والثورات المختلفة بعد الحربين العالميتين، مثل الثورة الصينية والكورية والجزائرية والمصرية..." نفس المصدر.

<sup>٤٠</sup> اهتم بهذه المسألة واستعرض أدبياتها عبد الرحمن خليفة في كتابه المذكور آنفاً، ص ٢٠٨-٢٢٣.

سيما حين يكون "الخارج" عاملاً محرّكاً فيها. ولكن لدينا قناعة أن أية مؤامرة خارجية لا يمكن أن تنجح دون وجود مشتركين من الداخل. وفي نفس الوقت، لا يمكن أن توجد عناصر وطنية تشترك في التآمر مع الخارج ضد نظامهم السياسي، إذا ما كان هذا النظام ديمقراطياً ووطنياً راسخاً. فأسباب تغيير الأنظمة موجودة دائماً في الداخل. والقهر والشعور بالغبين والظلم أهمهما.

### العرب ومفاهيم التغيير

في العراق والعالم العربي عامة؛ اتخذ التغيير أحياناً شكل الصراع بين التقليد والتحديث، وبين المحافظين والمجددين، وبين المتديّنين والعلمانيّين. وقد أشار علي الوردي إلى هذه المسألة، حين كتب: "اعتقد الكثير من أهل العراق أن الحضارة الحديثة هي من صنع الإنجليز وأمثالهم من (الكفار)، وهي إذن لا بد أن تكون مخالفة لدينهم وهادمة له. لقد كانت تلك نظرة ساذجة طبعاً، ولكنها سيطرت على عقول العامة وبعض رجال الدين. فهم نظروا إلى الحضارة يحملها الإنجليز معهم عند احتلال العراق فخيّل إليهم أن الإنجليز والحضارة شيء واحد لا يمكن التفريق بينهما، وقد شعروا بأن الواجب الديني يقضي عليهم مقاومتهما معاً"<sup>٤١</sup>.

وإذا كان "المفهوم الشائع والسائد في أدبيات علم السياسة حول التغيير هو ذلك المفهوم القائم على ثنائية التقليد والحداثة، والذي هو في حقيقته عبارة عن إرث أورثتنا إياه أوروبا القرن التاسع عشر"<sup>٤٢</sup>، كما لاحظ تركي الحمد، فلقد آن الأوان لتجاوزه. وليس من الضروري أن يحمل "التغيير" عندنا محتوى تصادمية، فإذا بالمجتمع ينقسم إلى "تقليديين" و"تحديثيين" لا مجال للحوار بينهم. في الحقيقة، إن ما نعرفه عن المجتمعات الديمقراطية الحديثة في الغرب، هو أنها تتسع للاختلاف وتحتوي محافظين وتقدميين وغيرهم من أصناف الطيف السياسي من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، دون أن يؤدي ذلك إلى انفجار النزاع المسلح. والحال أن ثنائية الحداثة والتقليد نفسها وقع تجاؤها في علم الاجتماع، كما أشار إلى ذلك محققاً تركي الحمد، مذكراً بالنمط الذي عبرت عنه المدرسة الوظيفية (تالكوت بارسنز Talcott Parsons)، والذي أدى إلى ظهور مفهوم جديد هو: المجتمع الانتقالي. ولئن عرف الحمد هذا المفهوم بكونه "يتضمن جوانب معينة من الحداثة (..). وجوانب معينة

<sup>٤١</sup> علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، (لندن: دارالوراق، ٢٠٠٨)، ص. ٣٤١.

<sup>٤٢</sup> تركي الحمد، دراسات إيديولوجية في الحالة العربية، (بيروت: دارالطليعة، ١٩٩٢)، ص. ٥٩.

من التقليد"<sup>٤٣</sup>، فإنه يحمل في طياته ما يمكن من تجاوز الثنائية الصراعية دون "خيانة" البنية الاجتماعية العربية.

من الواضح كذلك، أن هناك حاجة لدى العرب للتلاؤم والابتكار، حيث أن الفكر السياسي والاجتماعي العربي الإصلاحى الذى انطلق منذ عصر النهضة لا يحتوى مثل هذه المصطلحات، على الرغم من أخذه الكثير عن الغرب. وحين نراجع "موسوعة مصطلحات الفكر العربى والإسلامى الحديث والمعاصر" لا نعثّر على هذه الاصطلاحات، وكل ما نجده من بين المصطلحات ذات المضامين الحديثة، مثلاً: "تمدن، انحطاط، عبودية، واجبات أصحاب السياسة، تعصبات، متسلط، عدل، حكومة، شعب، تقدم، دولة، أمة، إصلاح، قوانين، حكومة مقيدة، دستور، حرية، انتظام الهيئة الاجتماعية" (عند البستاني)، أو: "حرية مدنية، حرية سياسية، حرية معنوية، قانون، صلاح مدني، اجتماع مدني، عمارة، انتخاب" (عند أديب إسحق)، وعند خير الدين التونسي، نجد: "أسباب التمدن، مشورة، مشاورة، مجالس، معارضة، مشاركة، تنظيمات، حقوق سياسية، اجتماع، تمدن، إدارة المصالح السياسية، قوانين حقوق الأهالي... إلخ. ونجد عند حسين المرصيفي: "وطن، حرية، أمة، حكومة، تربية... إلخ"<sup>٤٤</sup>.

ومع ذلك، فقبل قرون من وصول العلوم الاجتماعية الغربية إلى وضع هذه المصطلحات، كان ابن خلدون هو أول من أشار إلى "العمران" بوصفه علماً قائماً بذاته. وهو ما يمكن أن يشمل اليوم: "بناء الأمم" (أو الدول بالأحرى) و"الهندسة الاجتماعية"<sup>٤٥</sup>.

وليس المهم هنا هو الإشارة إلى ابن خلدون بوصفه أول من اكتشف هذا العلم الذي "لم يسبقه إليه أحد من المتقدمين" وهو "يختلف اختلافاً جوهرياً عن العلوم المعروفة حتى عصره"<sup>٤٦</sup>. بل أهم من ذلك

<sup>٤٣</sup> الحمد، مصدر سبق ذكره، ص. ٦١.

والحقيقة أن تحديد الحمد فيه شيء من التعسف، حيث يقول إنه "ليس مجتمعاً حديثاً" و"ليس مجتمعاً تقليدياً" لأنه يتضمن عناصر من كل جانب. وهذا ما نراه كلاماً غير دقيق. فأين هو المجتمع الحديث الذي لا يتضمن عناصر تقليدية؟ إن الحداثة في نظري ليست القطيعة مع الماضي بما فيه، وإنما احتواءه في سياق تقدمي بشكل عقلاى وقانونى، بحيث لا يقف الماضى أو التقليد حجر عثرة في وجه التطور. ونجد هشام شرابي يبين أن تجربة الحداثة الأوروبية تقوم على موقفين: "الموقف تجاه الماضى ومحاولة استرجاعه بالعودة إلى النموذج الإغريقى الرومانى (ثم نموذج القرون الوسطى في مطلع القرن التاسع عشر)، والموقف تجاه المستقبل القائم على العلوم وحتمية التقدم الإنسانى (فلسفة التنوير). انظر: هشام شرابي، النقد الحضارى للمجتمع العربى في نهاية القرن العشرين. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ص. ٨٦.

<sup>٤٤</sup> انظر: سميح دغيم، موسوعة مصطلحات الفكر العربى والإسلامى الحديث والمعاصر، (بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، ٢٠٠٢).

<sup>٤٥</sup> من الضرورى كذلك استعمال هذه المفاهيم بحذر، ونقدها وتلخيصها من مدلولات غريبة. فليس ما يوصف بالأمة في الولايات المتحدة أو في فرنسا هو بالضرورة مرادف لما نجده في العالم العربى. وليس من الواضح كيف يمكن "بناء أمة" في العراق أو في أى مكان آخر من العالم العربى أصلاً، في حين أن العرب يصفون أنفسهم بالأمة. فهل تكون "الأمة" العراقية "منتوجاً تحتياً" للأمة العربية أم هي "منتوج تحتى" للعصر الإمبريالى؟ من ناحيتى، أفضل الحديث عن "بناء الدولة"، فوجود الدولة لا يمنعها من الانتماء إلى أمة أوسع. أليس النظام الأمريكى نفسه قائماً على اتحاد بين مجموعة من الدول تكون الأمة الأمريكية؟

التأكيد على أن العديد من التصورات والمفاهيم التي نحتاجها في سياق بناء الديمقراطية والقيام بالإصلاحات الاقتصادية والسياسية الضرورية للتقدم، موجودة لدى العرب وممكنة التطوير، بحيث لا يصح اتهام النخب الإصلاحية والديمقراطية (من طرف الأصوليين والطهرانيين والمتعصبين) بأنهم يستوردون كل شيء بما في ذلك أفكارهم من الغرب. فالعديد من المهمات المطروحة على التحديثيين اليوم، كان ابن خلدون أشار إليها في تحديده لمهمة علم العمران، فضلاً عن كتب كلاسيكية أخرى مثل "سراج الملوك" لأبي بكر الطرطوشي الذي أشار إليه ابن خلدون نفسه. وقد اهتم الطرطوشي بنفس القضايا المطروحة على الفكر السياسي والاجتماعي الحديث مثل "مزايا الحكم الصالح" Good Governance و"حقوق الإنسان"، وهو ما يرادف لديه بالقواعد التي يجب أن يراعها الحكام في تدبير شؤون رعاياهم<sup>٤٧</sup>.

وكما أشار باحثون عرب، يمكن أن نعود بمسألة التنظيم الإداري والقانوني وإعادة الهيكلة السياسية والاجتماعية (وهو ما يصطلح عليه في العلوم الاجتماعية الغربية: بناء الأمم والهندسة الاجتماعية) إلى عصر "التنظيمات" في أواخر العهد العثماني. وقد رصد د. وجيه كوثراني عمق تأثيرها على بلاد الشام والقيادات العشائرية والحياة المدنية والبدوية في المنطقة<sup>٤٨</sup>. ولكن أهم نقد يمكن توجيهه إلى مفهوم "بناء الأمة" في رأينا هو أنه لا يراعي خصائص الواقع التاريخي للكيانات الجغرافية-سياسية السائدة اليوم في العالم العربي، والتي قد تكون دولاً، ولكن ليست بالضرورة أمماً. فنجد العديد من الباحثين العرب يؤكدون أن العراق، مثله في ذلك مثل دول عربية أخرى، "لم يكن في يوم من أيامه طوال تاريخه سوى إقليم ولم يمثل (...). أمة مستقلة بحد ذاتها، حسب المفهوم الحديث للأمة والدولة الوطنية (-Nation State) التي بنيت عليها"<sup>٤٩</sup>.

إن النقد الموضوعي للمفاهيم الغربية حول "تغيير الأنظمة" و "بناء الأمم" بتركيزها المسرف على التصورات الأمنية-العسكرية، ليس المقصود منه التشكيك في قيمة الأمن وأهميته بالنسبة لأي مجتمع يواجه مشروع تغيير. وليس القصد من نقد الطرح الأمني الأميركي الانتقاص من قيمة هذا المطلب في أي بناء اجتماعي، ولا الافتراض أنه سيكون بالإمكان التوصل إلى وضع الأسس الصلبة

<sup>٤٦</sup> محمد عابد الجابري. فكر ابن خلدون، العصبية والدولة، معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، ط ٦، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤)، ص. ١٠٣.

<sup>٤٧</sup> المرجع نفسه، ص. ١٠٦.

<sup>٤٨</sup> كتب يقول مثلاً: "في مرحلة التنظيمات (...) جهدت السياسة العثمانية على حل مشكلة البدو في بادية الشام بأساليب أخرى: حماية الريف الفلاحي بواسطة عساكر نظامية، تشجيع البدو على الاستقرار وتعاطي الزراعة، إقامة جاليات زراعية عازلة بين مناطق الترحال البدوي والسهول..." الخ. وجيه كوثراني، السلطة والمجتمع والعمل السياسي، من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص. ١١٧.

<sup>٤٩</sup> خلدون حسن النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص. ١١٢.

للحكم الصالح والديمقراطية دون توفر الأمن. وإنما الهدف هو وضع هذه المسألة في إطارها الاجتماعي والسياسي الصحيح. ذلك أن العديد من الأقطار العربية بنت أجهزة أمنية قوية، أقامت على أساسها نظام الحكم. وقد دامت تلك الأنظمة فترة من الزمن لا تتجاوز عقوداً أربعة، ثم نراها في بضع أيام أو أسابيع قليلة تترنح ثم تنهار. فأين ذهب الأمن؟ وقد كانت الولايات المتحدة أيضاً (وبعض الدول الغربية الأخرى) هي سندها وحليفها و"صديقها" و"ناصحها"، قبل أن تتخلى عنها، إذ لا يمكن الاستمرار في الدفاع عن أنظمة فقدت الحد الأدنى من الرشد والشرعية. وكان العراق نفسه، قبل حرب ٢٠٠٣، نموذجاً للدولة البوليسية التي يسيطر الأمن فيها على كل شيء إلى حد إلغاء الحياة العامة والخاصة. وها نحن نرى النتيجة.

ثمة إذن طريقة أخرى لمعالجة المشاكل الاجتماعية التي لا يفلت منها أي نظام حكم، بما في ذلك الأنظمة الديمقراطية الغربية. ومهمنا بالتالي التأكيد على أن المعالجة الصحيحة لا تنظر إلى المجتمع من "فوق" وبالمناظر الأمني، حين تقتضي المشاكل حلولاً أخرى وإصلاحات معينة لها مساس بالقوانين التي تنظم نشاط الناس وتؤسس العقد الاجتماعي.

### البحث عن الاستقرار

العديد من الكتاب نفوا عن إدارة بوش الرغبة في بناء الديمقراطية في العراق ومحاولة القيام بذلك. وذهب آخرون، استناداً إلى تقليد طويل في السياسة الخارجية الأميركية يفضل "الحفاظ على الوضع الراهن" Status Quo على الاضطراب أو الثورة، أيضاً إلى نفي أي طابع ديمقراطي (أو حتى مجرد النية في إحداث ذلك التغيير) عن التدخل العسكري الذي قاده بوش في العراق. وهذا يفسر نسبياً لماذا اتسمت استراتيجية الأمن القومي للرئيس أوباما بحذر أكبر، فنشر الديمقراطية في العالم ليست الأولوية ولا مسؤولية حكومة الولايات المتحدة، حتى لو تعهد أوباما "بالترحيب بجميع الحركات الديمقراطية السلمية"، و"دعم تطوير المؤسسات في الديمقراطيات الهشة"<sup>٥٠</sup>. بل وحتى إن ذهب إلى حد إعلان دعمه حركة الثورة الديمقراطية العربية التي انتهت بإسقاط رأس الدولة في تونس ومصر، قبل أن تنتشر في أنحاء العالم العربي انتشار النار في الهشيم<sup>٥١</sup>.

<sup>٥٠</sup> استراتيجية الأمن القومي الأميركي لسنة ٢٠١٠، مصدر سبق ذكره.

<sup>٥١</sup> الحركة الاحتجاجية مست العراق أيضاً، فبعد مرور سنة واحدة، يوماً بيوم، عن الانتخابات البرلمانية بتاريخ ٧ آذار/ مارس ٢٠١٠، خرجت مظاهرة ببغداد "لفضح الوعود غير المنجزة التي كانت قدمتها الطبقة السياسية، حسب المتظاهرين، والتعبير عن ندمهم على المشاركة في الانتخابات".

<http://www.france24.com/fr/20110307-irak-an-apres-electeurs-manifestent-plein-remords-davoir-vote>

تعتقد لوري ميلروي Mylroie Laurie، المتخصصة بالشأن العراقي، أن "البيروقراطية الأميركية قاومت طيلة عقود الجهد الرامية إلى وضع بديل ليبرالي للحكم في العراق، وأنها فضلت الرهان على نسخة ما بعد صدام للمؤسسة البعثية"<sup>٥٢</sup>. وذهبت ميلروي أبعد من ذلك قائلة إن "تفضيل البيروقراطيات الأميركية لحزب البعث ومناهضتها التامة لليبرالية - هي قصة قديمة. في الواقع، ساهم هذا الميل في الوصول إلى نتيجة غير مرضية لحرب الخليج العام ١٩٩١"<sup>٥٣</sup>. لهذا السبب، كان خيار الانقلاب مطروحاً بشكل جدي في وقت ما. وقد كانت هناك أيضاً محاولة للدفع نحو إحداث انقلاب بالتنسيق بين وكالة المخابرات المركزية ومجموعة من البعثيين السابقين في الوفاق الوطني العراقي بقيادة إياد علاوي، إلا أن هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ غيرت كل شيء في الوضع تقريباً، دون أن تغير "الطبيعة الأساسية للمعركة البيروقراطية بشأن العراق".

في نظر ميلروي، لم يكن للإدارة الأميركية أية خطة لمرحلة ما بعد صدام، فالمسائل الأكثر جوهرية لم يقع إعدادها: "كتابة دستور مؤقت (..) وضع تشريعات للفترة الانتقالية، تدريب عراقيين للقيام بوظائف الشرطة. عملياً، لم تتخذ أي من التدابير الممهدة لمرحلة ما بعد صدام المتوقعة في العراق، لا في قانون تحرير العراق لسنة ١٩٩٨، ولا في فترة ما يقرب من خمس سنوات بعد صدور التشريع"<sup>٥٤</sup>. ولكن هذه الادعاءات في نظري ليست صحيحة بالكامل. أعتقد عكس ذلك، أن خطط مرحلة ما بعد الحرب كانت وضعت بالتنسيق مع المعارضة العراقية في المنفى، التي تولى العديد من أعضائها مراكزاً في السلطة بعد سقوط الدكتاتورية. كانت هناك تدابير وضعت على أساس تصورات للمراحل الرئيسية التي ستمر بها الحكومات التي تخلف صدام. وقد حاولت في بحث سابق حول "ما بعد صدام في العراق" رصد التعبيرات الرئيسية عن تلك التصورات وتحليلها"<sup>٥٥</sup>. لكن من الواجب القول إنها لم تكن كافية، وأن واقع مقاومة التغيير لم يقع تقديره بالشكل الصحيح. وليس هناك ما يدعو للتأكيد أن الفترة التي سبقت حرب عام ٢٠٠٣ تميزت بانعدام التخطيط، بل على العكس تماماً، كانت هناك

<sup>٥٢</sup> Laurie Mylroie, *Bush vs. the Beltway*, Regan Books, ٢٠٠٣, P. ٨١.

في رأينا، أنه حتى إذا كان هناك اتجاه لدى النخبة السياسية الأميركية يعتقد أنه ليس من الضروري مطاردة كل البعثيين في العراق، فإنه ظل بلا شك بعيداً عن التأثير، فالانجاء الطاغى تمثل في نزعة الصقور من "المحافظين الجدد" إلى التخلص من جميع البعثيين، دون اعتبار للثمن السياسي الذي سيدفعه العراق. المصدر نفسه.

لقد انتهت الحرب بالدعوة لوقف إطلاق النار التي يادر إليها الرئيس الأسبق بوش (الأب) في ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٩١، في حين أن صدام حسين لا يزال في السلطة. وحسب ميلروي Mylroie، كانت وكالة المخابرات المركزية وإدارة بوش ترجحان وقوع انقلاب ضد صدام بعد هزيمته، يطيح به من داخل دوائر السلطة. وقد نقلت تصريح بوش للصحافي البريطاني ديفيد فروست: "الجميع كان يرى أن صدام حسين لا يستطيع البقاء في السلطة... لقد ارتكبت خطأ في الحساب". Mylroie. مرجع سابق: (٨٢).

<sup>٥٤</sup> ميلروي Mylroie، مرجع سابق، ص ٩٨.

<sup>٥٥</sup> تناولنا هذه المسألة في كتاب مستقل. نشر في باريس بالفرنسية: هشام القروي، عراق ما بعد صدام: الخطط والرجال والمشاكل، (باريس: دار لامارتان، ٢٠٠٥). وكون هذه الخطط جيدة أو سيئة، يعتبر مسألة قائمة على حدة. ولكن أياً كانت الإجابة عنها، فالواقع الثابت بالبرهان هو أن تلك الخطط سبقت الحرب.

Hichem Karoui, *l'après-Saddam en Irak, les plans, les hommes, et les problèmes*, l'Harmattan ٢٠٠٥.

خطط عدة، وبدائل مطروحة، ومعظم المعارضين العراقيين في المنفى - أيا كانت حساسيتهم السياسية - ساهموا في ذلك الجهد، سواء في اجتماعاتهم مع المسؤولين الأميركيين، أو في لقاءاتهم الخاصة ومؤتمراتهم.

إن أغلب تلك الخطط المهمة بما بعد الحرب، والتي كانت تسمى "خطط إعادة الإعمار" كانت تناقش أيضاً في مراكز الأبحاث و في وسائل الإعلام المعارضة (وبعض وسائل الإعلام الغربية)، ونجد بعض آثارها على الإنترنت<sup>٥٦</sup>. ولكن الحقيقة هي أن ميدان الممارسة اليومية هو المحك الحقيقي لأية خطة سياسية، اقتصادية، اجتماعية أو قانونية، بحيث يكشفها كأداة ملائمة أو غير ملائمة للوضع، ففي الممارسة الميدانية، قد لا تكون الأولوية بالضرورة للخطة المعدة سلفاً، وإنما للاستشارة التي من الأرجح أن تكون قاعدتها أوسع بكثير من تلك التي استندت عليها المعارضة في المنفى لاعتماد خطتها. إن خطة وضعت في المنفى، وفي ظروف يمكن تخيلها، حتى لو اعتمدها أغلبية من ممثلي المعارضة، ليست بالضرورة ممثلة للأغلبية بعد سقوط النظام.

في بلد تحرر من الدكتاتورية حديثاً، وحدها الانتخابات العامة الحرة والديمقراطية أو الاستفتاء الشعبي يمكن أن يعبرا عن إرادة الأغلبية. لكن من الصحيح أنه في الفترة الانتقالية، سيكون من الأفضل الاستناد إلى خطط سبق إعدادها وتبنيها لهذا الغرض (على نقائصها)، من غياب أي خطة أو برنامج. وفي أي بلد عربي يتخلص من المستبدين، أيا كانت الطريقة المتبعة، فإن استلام السلطة من قبل المعارضين، على الرغم من المصاعب، سيبقى أفضل من عودة الاستبداد والديكتاتورية.

ونحن ندرك أن العديد من تلك الخطط وضع أصلاً ليكون مؤقتاً، ولكن هل بقي الأمر كذلك بعد تغيير النظام؟ أم ترى كانت الخطط "المؤقتة" تشكل فقط بداية المدى الطويل؟ الحقيقة أن هذا "المدى الطويل"، خاصة ما يتعلق بالدستور أو القوانين ذات الصلة بتنظيم وتقاسم السلطة والثروة، هو الذي كان إشكالياً. وعلاوة على ذلك، فإنه ليس من الضروري أن يكون قادة "التغيير" (أو التحرير) هم نفس الزعماء الذين سيقع عليهم اختيار الشعب بحرية للقيام بمهام الحكم في ظروف عادية إثر انتخابات ديمقراطية. كيف ننسى، على سبيل المثال الهزيمة التي لحقت ونستون تشرشل في أول انتخابات بعد انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية: لقد كان ذلك درساً لا في "تنكر الشعوب" لقاداتها، كما قد يقول السذج، وإنما في الديمقراطية. فالشعب البريطاني، كما قال اللورد موران Lord Moran في مذكراته لم يكن يُراد أن يستغل تشرشل هالة الانتصار في الحرب ليتحول إلى ديكتاتور.

<sup>٥٦</sup> انظر مثلاً وثائق تلك الفترة في مراكز الأبحاث الأميركية على هذا الرابط:

<http://www.iraqwatch.org/perspectives/index.html>

وهو درس بليغ. ولكن جميع شعوبنا العربية سقطت في الفخ، فلم تكذ تتحرر من الاستعمار، حتى أسلمت مقاليدها لمن سيحل محله كخادم طيع للأسياذ السابقين ويفرض ديكتاتورية الحزب الواحد والزعيم الأوحذ، مستغلاً هالة الانتصار في حرب التحرير الوطنية، ليضع الشعب تحت وصاية "استعمار الداخل". وهذا أيضاً ما يجعل الثورات الحالية، المدنية الديمقراطية، استكمالاً لحركة التحرر الوطني التي لم يكتب لها أن تكتمل أبداً بسبب التآمر الداخلي والخارجي.

وهناك مع ذلك فارق أساسي بين أولئك الذين يقودون الثورات أو الانقلابات لتغيير الأنظمة، وبين الذين يتولون الحكم ويسرون شؤون الدولة. إنه الفرق بين الناشط السياسي أو المناضل، ورجل الدولة. وهو الفرق بين ناشطين ومناضلين، يعقدون تحالفات مع منظمات وأطراف سياسية شتى، بما فيها الخارجي، من أجل تغيير النظام والتخلص من الديكتاتورية، ورجال السياسة والتكنوقراط الذين يتعين عليهم بعد وقوع التغيير قيادة السفينة إلى بر الأمان. فكون الإنسان ناشط معارضة أو حقوق إنسان جيداً لا يعني بالضرورة اختصاصه أو كفاءته للحكم. فبعد كل شيء، لا تزال النخبة السياسية التي استلمت السلطة في العراق بعد أن تعاونت مع الأميركيين والبريطانيين لإسقاط صدام، تحتاج إلى أن تثبت لشعبها سلامة اتجاهها الوطني، وبعدها عن الفساد، وروحها الديمقراطية، فمستقبل البلاد رهن بذلك. فلقد رأينا المنافسين السياسيين لرجال الحكم الحاليين يثيرون الشكوك حول دفاع الحكومة عن وجود القوات الأميركية في العراق، ويثيرون أسئلة مثل: عمن يدافعون بالضبط؟ عن أميركا؟ عن مصالح الشركات المتعددة الجنسيات؟ عن أمن العراق المبعثر أشلاء؟ أم عن مصالحهم الخاصة؟ وكان من شأن هذه الشكوك صب الزيت على نار "المقاومة" - وهو تعبير ملطف وفضفاض جداً، إذ يمكن أن يشمل جميع أنواع العصابات المسلحة من السفاحين السابقين والإرهابيين و"البلطجية" الذين لا مبدأ لهم ولا شرف، والذين لا يغيبون عن مثل هذه الأوضاع المضطربة. وكما حوّلوا العراق إلى ساحة تناحر وقتل طائفي واعتباطي، رأينا أمثالهم يهددون الثورة في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا، وهلم جرا.

بيد أن هناك حقيقة: وهي أن الحضور الأميركي في العراق (الاحتلال) قد أحلّ "اللجنة" بالولايات المتحدة في نظر الشعب وقسم من النخبة. وقد اندلع التمرد على خلفية أزمة ثقة كاملة تجاه الولايات المتحدة ومشاريعها في البلد، وتجاه الرجال الذين تولوا مقاليد السلطة. وقد كانت أزمة الثقة تلك قائمة على الحرمان، الذي يشعر به جميع أولئك الذين فقدوا أعمالهم ووظائفهم ومصادر رزقهم وكل من حرّمهم النظام الجديد من حقوقهم البسيطة (ولا نتحدث عن أصحاب الامتيازات)، نظراً للسياسة الثأرية التي سلكها أصحاب السلطة الجدد تحت شعارات وذرائع مختلفة، وفي مقدمتها

"اجتثاث البعث"، وكأن ما قاموا به هو تعبير عن إرادة شعب العراق، الذي في الواقع لم يسأله أحد رأيه في هذا الموضوع. والحقيقة أن مهمة القوات الأميركية في الأصل لم تكن متمثلة فقط بالإطاحة بصدام، وإنما أيضا في ما سموه: "بناء الأمة" أو "بناء الدولة"، ففي الفهم الأميركي، "كانت الحملة العالمية ضد الإرهاب تقتضي بذل جهدا كبيرا في بناء الأمم"<sup>٥٧</sup>. بيد أن محتوى هذه "الهندسة الاجتماعية" يقع على عاتق المهندس. لذلك، هناك اختلاف في تقييم الأعمال الضرورية والأولويات حسب الحالة. وقد تعني البدء من الصفر، ولكن "لم تكن هذه هي رؤية إدارة بوش للعراق" على ما يبدو من بعض التقييمات التي ترى أن الإدارة كانت في البداية تنوي استخدام الموظفين الذين عملوا تحت نظام البعث، ثم غيرت رأيها<sup>٥٨</sup>.

وفيما كانت الحكمة تقتضي فقط تقديم من تثبت عليه مسؤولية جرائم ضد الشعب إلى المحاكمة، أصبحت فكرة الانتقام من "البعثيين" السابقين هي ما يوجه سياسة الدولة. وهكذا تحكمت العقلية الثأرية القبلية والعشائرية في من يفترض أن يكونوا فوق هذه الاعتبارات، لأنهم يمثلون النخبة الديمقراطية المتنورة كما يفترض. ويعلم العديد من المتابعين لأوضاع العراق أن أغلبية المنتميين إلى حزب البعث من العاملين في أجهزة الدولة - بما فيهم الدبلوماسيون، وأساتذة الجامعات، والفنانون، والكتاب، والصحافيون - إنما كانوا مجردين عن أية سلطة حقيقية، ولا يمكن بالتالي اعتبارهم شركاء في جرائم صدام، وليس من العدل في شيء الانتقام منهم، بقطع أرزاقهم، ولا في ذلك أية فائدة ترجى للعراق الجديد. ولكن الولايات المتحدة الأميركية شجعت هذا المنحى لدى السلطة الجديدة للتخلص مما تعتبره "أيديولوجية خطيرة على إسرائيل"، فكان في ذلك اختيار الحرب على المصالحة. ولم تعتبر إدارة بوش أن مسألة فصل آلاف الناس عن وظائفهم وقطع أرزاقهم شديدة الأهمية ومؤثرة على مستقبل البلد. فتدمير العراق كان غاية بحد ذاتها، سعى إليها المحافظون الجدد بالتعاون مع اليمين الإسرائيلي وبتحريض منه، كما تكشف ذلك منذ سنة ٢٠٠٠ وثيقة وقعها مسؤولون أميركيون لعبوا دوراً كبيراً في الدفع إلى الحرب<sup>٥٩</sup>.

وفي الواقع، ينبغي أن نضيف إلى قائمة جميع أولئك الذين وقع "تفليسهم" و"زبهم" بسبب وظيفتهم المهنية في النظام السابق (كبيروقراطيين، وأساتذة، ودبلوماسيين، وفنانين، وصحافيين، ومهندسين، وأصحاب اختصاص يفترض أن يعاملوا بهذه الصفة وحسب)، ومعظمهم من الطبقة الوسطى،

<sup>٥٧</sup> سنشيا واتسون: بناء الأمم، مصدر سابق، ص ٦.

<sup>٥٨</sup> المصدر نفسه.

<sup>٥٩</sup> <http://www.iasps.org/strat1.htm>

العديد من أهل السنة الذين تخوفوا من التهميش الزاحف. إن الأكراد الذين كانوا من بين ضحايا صدام لم يفقدوا شيئاً من طموحاتهم. أضف إليهم العسكريين، وخبراء الاستخبارات و الإشارة والهندسة الذين انضموا إلى صفوف المتمردين، حالما بدأ تنفيذ قرار "اجتثاث البعث"، الذي كان من أخطر القرارات التي أضرت بالعراق بشكل لم يتخيله حتى أعداؤه. ومن الجدير بالذكر أن "المحافظين الجدد" الذين دعموا بقوة التدخل الأميركي في العراق ربطوا العملية بالفوائد المنتظرة من التدخل. لقد خاطرت النخبة السياسية "الجديدة" بركوب الدبابات الأميركية لإسقاط صدام. و سواء لأسباب تتعلق بالشفافية الديمقراطية أو حباً في السلطة ببساطة، فرضت هذه النخبة فرز نتائج الانتخابات مرتين في عام ٢٠١٠، دون جدوى، في حين أن البلد لا يزال في المرحلة الخطرة، والقنابل تنفجر وتحدث دماراً، والحقائق تكشف عن التعذيب الذي يقوم به الجلادون الجدد في السجون، وتفوح رائحة الفساد. إن هذه النخبة التي راحت تطالب حلفاءها الأميركيين بالرحيل تثير اليوم سؤالاً خطيراً: هل هي حقا قادرة على التعامل مع المشاكل التي ستنشأ فور الانسحاب الأميركي الكامل؟ إن الجواب عن هذا السؤال قد يكون مرتبطاً بمسائل أخرى أثارها احتلال العراق، وبعضها قد يبقى لمدة أخرى إشكالياً، إذا لم تتم معالجته بطريقة سوية. منها أولاً، مسألة بناء الديمقراطية.

### الديمقراطية في العراق: لماذا؟ وكيف؟

لقد كان سؤال: من يريد الديمقراطية في العراق؟ مطروحا بإلحاح حتى قبل سقوط النظام واحتلال العراق، لأن مطلب الديمقراطية يمثل بحد ذاته تحدياً كبيراً للأنظمة الحاكمة في المنطقة العربية بأسرها، كما قد يثير معضلة بالنسبة لحلفائها الغربيين الذين لا يثقون بالمعارضات العربية وما يمكن أن تفعله في حال نجاحها في الوصول إلى السلطة. والحل الأفضل بالنسبة للحكومات الغربية بعد رصد ومراقبة حركات المعارضة العربية، هو أن "تقودها" بنفسها نحو الهدف ما أمكن ذلك، من خلال برامج "دعم الديمقراطية" و"المجتمع المدني"، ومختلف أنواع التعاون والتنسيق، حتى لا يفلت من يدها زمام الأمور تماماً في المنطقة. وفي هذا السياق، يحتل الأمن أيضاً مركز الصدارة في الاهتمامات، ويفضل التحول المبني على "نقل السلطة" (أي الإيهام بالتغيير) على راديكالية الثورة الشعبية. وإذا كان بالإمكان أن توضع "أجندة" التغيير في الخارج، ثم تطبق بعد ذلك من طرف النخبة المحلية، فهذا ما يعتبر مطمئناً نسبياً للحكومات الغربية. وإذا كانت البلدان التي يقع فيها التغيير بحاجة إلى قروض وتمويلات ومساعدات معينة، فهذا ما يمكن توفيره، ضمن ترتيبات معينة وحسب شروط.

ولكن على الرغم من أن ما حدث في العراق في ٢٠٠٣ بعيد تماماً عن أن يكون "ثورة" شعبية، إلا أن الحركة التي انطلقت منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ في تونس أولاً، ثم مصر ثانياً، قبل الانتشار على نطاق أوسع، فيها أكبر سند للحركة الديمقراطية في العراق (كما في بلدان عربية أخرى)، إذ أنها تحمل إشارات إلى تطور طراً على الوعي الشعبي العربي، الذي طالما كبحت أنظمة الاستبداد وقمعت مطلبه في الحرية والكرامة. ولكن ذلك المد الثوري قد لا يسمح له بالانفلات من كل عقال، ففي بلدان تخضع لعلاقات تبعية مع الغرب، سوف تبذل كل الجهد لاحتواء المطالب الديمقراطية في حدود معينة، بحيث لا يحدث ما يشكل تهديداً عاجلاً أو آجلاً لتوازن القوى سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي.

بالنسبة للعراق، نجد من بين من تناول بالبحث والدراسة مسألة الديمقراطية فيه من منظور سياسي إقليمي ليام أندرسون وغاريث ستانسفيلد. وقد تساءل: حتى لو تمكنت الولايات المتحدة من جعل هذا البلد ديمقراطياً، من يا ترى سيتحمس لقيام عراق قوي ومستقر ومزدهر، وديمقراطي؟ وقد ربط الكاتبان هذه المسألة بتاريخ العراق الذي لاحظا فيه أنه "بداية من سنة ١٩٥٨، يتمثل أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على الاستقرار الداخلي في البحث عن الأطراف الخارجية المستعدة للتدخل من أجل زعزعة التوازن العرقي والطائفي الهش"<sup>٦٠</sup>. ويرى الباحثان أن هذا البلد كان "هدفاً سهلاً - أسهل بكثير من دول أخرى في المنطقة"<sup>٦١</sup>، بالنسبة للأطراف الخارجية التي نشطت في أوقات مختلفة، وحركت الأكراد ضد النظام المركزي. وكانت إيران من بين من تلاعبوا بتحريك الشيعة في جنوب العراق قصد استخدامهم "كطابور خامس". وقد ذكر الباحثان قائمة البلدان التي تدخلت في وقت من الأوقات في السياسة العراقية، مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، وسوريا، والاتحاد السوفياتي السابق، والأردن، والكويت، وتركيا، والسعودية. وكما يقولان، فإنه "على افتراض أن الدولة العراقية تحتاج الاستقرار اللازم لتغذية جذور الديمقراطية، فإن هذه التدخلات ينبغي أن تتوقف"<sup>٦٢</sup>.

وقد لاحظ أندرسون وستانسفيلد كذلك أن قلة من دول المنطقة ترغب في رؤية عراق قوي وديمقراطي: "بالنسبة لمعظم الدول في المنطقة، فإن الشكل المثالي للحكم في العراق كان ولا يزال نظاماً ضعيفاً سهل الاحتواء كما حدث مع صدام. وبالتأكيد ليس ديمقراطية قوية ومزدهرة وحليفة للغرب.

<sup>٦٠</sup> Liam Anderson and Gareth Stanfield, *The Future of Iraq: Dictatorship, Democracy, or Division?* Palgrave Macmillan, ٢٠٠٤: ٢٠٧.

<sup>٦١</sup> Ibid

<sup>٦٢</sup> Ibid

إن العراق محاط بدول (باستثناء الكويت ربما) لديها مصلحة في فشل التجربة الديمقراطية. ومن المستحيل أن نفكر أنها لن تحاول التأثير على مجرى الأحداث في العراق"<sup>٦٣</sup>.

وهناك مشكلة أخرى أثارها احتلال العراق هي: هل يمكن حقا بناء ديمقراطية الشعوب الأخرى؟ وقد انتهى مؤلفو كتاب "مستقبل العراق" إلى النتيجة التالية: "لن تستطيع الولايات المتحدة ديمقراطية العراق، ناهيك عن منطقة الشرق الأوسط، من خلال استعمال السلاح"، لأن الحقيقة الثابتة هي أن "الديمقراطية تحتاج موافقة المحكومين، لكي تعمل"<sup>٦٤</sup>. إلا أن الشكوك العديدة في نوايا الولايات المتحدة في الشرق الأوسط هي عامل إحباط مضاف، فمنذ اليوم الأول لمجيء الأميركيين إلى العراق، انبرت وسائل الإعلام العربية -باستثناء عدد قليل جداً جله مملوك للمعارضة العراقية- إلى إدانة "الإهانة التي مثلها الغزو لبلد عربي، في حين أن حاكمه هو الذي جلب تلك الإهانة لنفسه وبلده. فجأة، تحولت النخبة العراقية العائدة إلى بلادها لتولي السلطة بعد سنوات الاضطهاد والمنفى، إلى مجرد "متعاونين مع الاحتلال"، رغم ما سلطه صدام على شعبه من عذاب وويلات كشفتها المقابر الجماعية.

وعلى الرغم من أن جلّ الأنظمة العربية التي أدانت تعاون المعارضة العراقية مع الأميركيين، فإن نفسها تتعاون وتنسق معهم على مختلف المستويات وفي شتى المجالات، فهي في الواقع أدانت ما حدث في العراق، ليس لأنه سيأتي بالشيعة إلى السلطة كما قيل -فهذا أقل همومها- وإنما لأنه يمثل سابقة، فماذا لو رأت حركات المعارضة العربية الأخرى في ما حدث مثلاً يحتذى في كيفية إسقاط الأنظمة؟ وماذا لو قررت هي أيضاً الانتقال بمستوى العلاقات مع الدوائر الفاعلة في واشنطن إلى مرحلة التنسيق والتخطيط لتغيير النظام بالقوة؟ وبالتالي، فانطلاقاً من حرب ٢٠٠٣ ضد صدام، بدأ وكأن نموذجاً جديداً للعمل السياسي من أجل التغيير بدأ يظهر في المنطقة، ويتمثل في الاستقواء بالأجنبي على الحاكم الظالم، الذي هو نفسه يستقوي بنفس ذلك الأجنبي على شعبه. فهل هذه هي الديمقراطية، أم هو فقط السعي إلى السلطة بكل ثمن، مع ما يعنيه ذلك من تكرار نموذج علاقات التبعية بلا انتهاء؟

ومن ثم، فقد كانت الضغوط المسلطة على الحكومة العراقية الجديدة هائلة في الداخل والخارج. وما لبث التمرد أن اندلع، وظهرت الجماعات المسلحة في كل مكان داعية إلى "الجهاد ضد الاحتلال". وفي الواقع، كما نعلم اليوم، فإن تنظيم "القاعدة" بعد طرده من أفغانستان، كان بأمرّ الحاجة لميدان

<sup>٦٣</sup>. Ibid

<sup>٦٤</sup>. Ibid. P ١٨٩.

آخر يكون في نفس الوقت ملاذه ومنطلقاً لعملياته "الجهادية". وقد وجد في العراق ضالته. كما أن أنصار صدام، وضباط القوات المسلحة العراقية، والحرس الجمهوري وميليشيات حزب البعث، لم يكونوا ليسلموا الساحة للأميركيين دون قتال. لقد كانوا مستعدين لذلك اليوم. أضف إلى ذلك مناخاً دولياً مناهضاً لبوش وسياساته الخرقاء التي احتقرت الأمم المتحدة حين لم تستطع الحصول منها على مساندة عملياتها الحربية. فكل هذه العوامل وضعت مشروع "العراق كمختبر" أو "طليلة" للديمقراطية في العالم العربي -حسب المنظرين الأميركيين- موضع سؤال كبير، وعرضت العملية كلها للفشل. فإذا بنا نرى قضية "بناء ديمقراطية شعب آخر" تطفو على الساحة السياسية في الولايات المتحدة بشكل درامي، وتدخل البلبلة حتى في معسكر المحافظين. وإذا ببعضهم ينقلب على بوش، متسائلاً: هل حقا كنا بحاجة للذهاب إلى بناء الديمقراطية في بلد آخر تختلف ثقافته معنا كل هذا الاختلاف؟<sup>٦٥</sup>

أظهرت استطلاعات الرأي في أوروبا الغربية، أن حتى حلفاء الولايات المتحدة التقليديين يعتبرون تلك الحرب "حرباً من أجل النفط". ومع ذلك، فعلى هذا المستوى، لم تكن إدارة بوش قادرة على فعل الكثير لتغيير التصور، لا سيما بعد أن نفرت حلفاءها الأوروبيين (باستثناء بريطانيا). في الواقع، لم تساهم حرب العراق في تحسين صورة إدارة بوش في الشرق الأوسط، التي فقدت الشعبية بالكامل تقريباً. وهذا ما يلاحظه أيضاً أحد قدماء "المحافظين الجدد" بعد انفصاله عنهم، مبتعداً عن سياسة بوش، ومظهراً قدرًا من النقد الجدي تجاهها، وهو فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama. ومن جملة ما قاله في نقده، نذكر هنا بنقطتين فحسب:

الأولى، تنطلق من مبدأ أن الديمقراطية في الشرق الأوسط أمر مرغوب فيه كغاية في حد ذاتها، وليس لأنها سوف تحل مشاكل الغرب مع الإرهاب. ونجد فوكوياما هنا قريباً جداً من تحليل الباحث الفرنسي أوليفييه روا Olivier Roy، الذي يعتبر التطرف الإسلامي منتجاً جانبياً للعولمة. وهو في الواقع لم ير الديمقراطية قريبة جداً في الشرق الأوسط. فيقول: "إن الانتقال إلى الديمقراطية على الطريقة التركية العلمانية المستندة في الأساس إلى نماذج غربية، من غير المرجح أن يحدث في معظم العالم العربي"<sup>٦٦</sup>. بيد أن الأحداث التي أدت إلى سقوط زين العابدين بن علي في تونس في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ عملت وكأنها شرارة ألهمت النار في غابة كاملة، حيث اندلعت الاحتجاجات والمظاهرات في عدة

<sup>٦٥</sup> كان فرانسيس فوكوياما بالخصوص أحد أهم المنتقدين لهذه السياسة. انظر:

Francis Fukuyama, *After the Neocons: America at the Crossroads*, Profile Books LTD, ٢٠٠٦.

<sup>٦٦</sup> فرانسيس فوكوياما، المرجع السابق، ١٨٦-١٨٧.

وبالنسبة لفوكوياما: "يمكن تحقيق المزيد من الديمقراطية من خلال تمكين الجماعات الإسلامية من المشاركة السياسية في النظام التعددي". المرجع نفسه، ص ١٨٧.

بلدان عربية، وظهرت نفس الشعارات والمطالبات: رحيل الطغاة والمستبدين وإقامة نظام ديمقراطي تكون السيادة فيه للشعب. وليس بإمكان العراق أن يبقى بعيداً عن هذه الأحداث التي شغلت - ولا تزال - العالم بأسره.

الثانية، تتعلق بمشكلة أميركية بحتة، فالواقع أنه سواء تبنت الولايات المتحدة حركة التغيير الديمقراطي في المنطقة أم لم تفعل، فإن ذلك لن يحل مشكلتها التي لا تزال كما هي: "فهي لا تملك عملياً أية مصداقية في المنطقة فيما تنعدم سلطتها الأخلاقية"<sup>٦٧</sup>.

ويضم فوكوياما صوته إلى أصوات العديد من الكتاب الذين اهتموا بنفس الموضوع، فيلاحظ أن "الصورة السائدة عن الولايات المتحدة ليست تمثل الحرية وإنما بالأحرى صور التعسف ضد السجناء في أبو غريب"<sup>٦٨</sup>. وهذا ما يفسر في نظره، لماذا يحاول النشطاء والإصلاحيون الليبراليون ذوي الميول الغربية أن يناوؤا بأنفسهم عن المؤسسات الأميركية التي تقترح دعمهم (مثل المؤسسة الوطنية للديمقراطية). فكما يقول: "إن دفعة قوية لصالح إحداث تغيير سياسي إذا قدمت من واشنطن في هذه المرحلة الحرجة ستكون سلبية النتائج"<sup>٦٩</sup>.

وعلى افتراض أن هذا صحيح، وأن واشنطن لم تفعل شيئاً في هذا السبيل، فلم تضغط، ولم تدعم، ولم ترحب بالتغييرات (وهو ما لا يزال مثيراً للنقاش)، فقد يجوز القول من جهة إنه من حسن حظ العالم العربي أن حركة الثورة المدنية الديمقراطية التي تجتاز المنطقة مسببة هذه التحولات السريعة والمذهلة غير مستوردة وغير مفروضة من الخارج. فليس في ما نراه يحدث منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ من سعي شعبي نحو تحقيق الحلم الديمقراطي العربي ما يدعو للاستنتاج أن الإدارة الأميركية أو الحكومات الغربية هي "المسؤولة" عنه أو "الدافعة" إليه. ولكن من جهة أخرى وبسبب معرفتنا بنوعية علاقات التبعية التي تربط البلدان العربية بالحكومات الغربية؛ وحرص هذه الأخيرة على عدم تغيير نوعية العلاقات حتى وإن تغيرت الأنظمة والحكومات؛ يتعين علينا التريث في التقييم وتوقع حركات الكبح والشد إلى الوراء وظهور "سقف" افتراضي أو واقعي تضعه بعض القوى على المطالب والطموحات الشعبية. ولا شك أن التغيير العميق لطبيعة الأنظمة يستغرق عدة عقود زمنية. والجزء الثاني من كلامنا ينطبق أيضاً على العراق.

<sup>٦٧</sup> المرجع نفسه.

<sup>٦٨</sup> المرجع نفسه.

<sup>٦٩</sup> المرجع نفسه.

والواضح أن جميع تلك الانتقادات الموجهة لسياسة بوش لم تكن مغرضة أو مخطئة، فقد كانت إدارته تغرق كل يوم أكثر في العراق، فيما تزايد عدد القتلى والجرحى بشكل رهيب، وأصبح الرأي العام في الولايات المتحدة نفسها مناهضاً على نحو متزايد لوجود القوات الأميركية في هذا البلد. ومن المرجح أن الحجج التي قدمها النشطاء في معرض مناهضتهم للحرب كانت تحتوي شيئاً من الحقيقة. ولكن الإشكالية، حين تنظر إليها انطلاقاً من الميدان تكتسي طابع المفارقة، فبقاء القوات الأميركية في العراق أصبح يشكل وضعاً محفوفاً بالمخاطر وبعائناً على التفكير أنه يسبب جزئياً انخراط الأمن. وفي نفس الوقت، لم يبد الانسحاب الفوري للقوات أقل خطورة أو بعائناً على الاطمئنان على سلامة العراق في المستقبل القريب. والواقع أن طبيعة الوجود العسكري الأميركي في هذا البلد عندما نتأملها ملياً، تظهر إلى أي حد كان تدمير المؤسسة العسكرية العراقية منتجاً لفراغ رهيب كان على الاحتلال أولاً أن يملأه، ثم يتركه اليوم للقوى المتصارعة.

#### الاحتلال: وقائع ومعطيات كمية

كان هناك على الدوام تخمينات بشأن استمرار الوجود العسكري الأميركي في العراق، حيث تراوحت التقديرات من فترة ستة أشهر إلى سنتين أو أكثر. ومثلاً، نقرأ في صحيفة "نيويورك تايمز"، في ٢٠ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، ما يلي: "تتوقع الولايات المتحدة إقامة علاقة عسكرية طويلة الأمد مع الحكومة العراقية الجديدة. وستكون علاقة من شأنها أن تكفل للبنتاغون الحصول على قواعد عسكرية وإيصال النفوذ الأميركي إلى قلب هذه المنطقة المضطربة"<sup>٧٠</sup>. ويتحدث التقرير، نقلاً عن مصادر لم يفصح عنها، عن قاعدة في مطار بغداد الدولي، وأخرى بالقرب من الناصرية في الجنوب (طليل على الأرجح)، وثالثة عند مهبط الطائرات "إتش ١" في الصحراء نحو الغرب، ورابعة في بشور في الشمال. ولكن، في اليوم الموالي ٢١ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، صرح وزير الدفاع دونالد رامسفيلد، في مؤتمر صحافي أن أي إشارة إلى أن الولايات المتحدة تبحث عن توفير وجود دائم لقواتها في العراق "هي غير دقيقة ومؤسفة". وقال: "لم أسمع أبداً، بقدر ما يمكنني أن أذكر، أي نقاش بحضوري عن إقامة قاعدة دائمة في العراق.... إن مثل هذا الاحتمال يبدو لي ضعيفاً لدرجة أنه ليس مفاجئاً على الإطلاق ألاّ نناقشه في أي وقت أثناء اجتماعاتنا، على حد علمي"<sup>٧١</sup>. ويضيف رامسفيلد في نفس التصريح: "نحن

<sup>٧٠</sup> انظر حول القواعد والتسهيلات العراقية:

<http://www.globalsecurity.org/military/facility/iraq-intro.htm>

<sup>٧١</sup> المصدر السابق.

لا ننوي العمل كقوة احتلال، ولا ننوي أن نفرض على أي حكومة جديدة كيفية ترتيب الموقف مع وجودنا في بلادهم".

ومع ذلك، وفي ٢٣ آذار/ مارس ٢٠٠٤، أفيد بأن مهندسين أميركيين يعملون على قدم وساق لبناء ١٤ قاعدة دائمة، ومعسكرات طويلة الأجل لآلاف الجنود الذين يتعين عليهم الخدمة في العراق لمدة سنتين على الأقل، وأنه سيبقى عدد العسكرين الأميركيين في العراق (ما بين ١٠٥ آلاف و ١١٠ آلاف) دون تغيير في عام ٢٠٠٦. وقد كانت الخطط تتوقع القيام بعمليات انطلاقاً من القواعد العراقية القديمة في بغداد والموصل والتاجي وبلد وكركوك ومناطق في الناصرية وتكريت والفلوجة وبين أربيل وكركوك... وكان يتعين تحسين أداء المطارات في بغداد والموصل.

وفي أيار/ مايو ٢٠٠٥، أشارت صحيفة "واشنطن بوست" إلى أن الخطط تتوقع تعزيز القوات الأميركية في العراق في أربع قواعد جوية كبرى: طليل في الجنوب، والأسد في الغرب، وبلد في الوسط، وإما أربيل أو القيّارة في الشمال. وعلى العموم، توقعت الصحيفة أن الوحدات الأميركية تتركز في هذه المراكز الأربعة الاستراتيجية والمحصنة، بحيث تتمكن من توفير الدعم اللوجستي والمساعدة في حالات الطوارئ واندلاع القتال.

وقد أعلن بوش في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧ إرسال ٢١٥٠٠ جندي لدعم صفوف القوات المقاتلة في العراق، ما رفع عددها إلى ١٤٢٠٠٠ جندي؛ ثم في أواخر أيار/ مايو أو أوائل حزيران/ يونيو ٢٠٠٧ أصبح العدد ١٦٢٠٠٠ جندي. وعلى الرغم من وقوع بعض الانسحابات، لا سيما خلال أعياد الميلاد والسنة الجديدة، إلا أن عدد أفراد القوات الأميركية قد بلغ في نهاية ٢٠٠٨ نحو ١٤٦٠٠٠ جندي في العراق.

إن كل هذه العوامل، بالإضافة إلى التوترات السياسية الداخلية، والحسابات الخاصة بتموحيه السياسي، لعبت دورها على الأرجح في دفع رئيس الوزراء نوري المالكي، إلى أن يطلب من الرئيس بوش تقديم جدول واضح لسحب قواته من العراق. ومن خلال هذا المطلب، كان المالكي بالتأكيد يستبق وضعاً تقتضي فيه الحقائق السياسية الجديدة للبلد والحسابات الانتخابية أن يكون أكثر حزمياً في مواقفه إزاء قوة الاحتلال.

جدول (٢): القوات الميدانية الأميركية في العراق

السنة	الشهر	في العراق	قوات مقاتلة
٢٠٠٣	آذار/ مارس	.	١٧٥,٠٠٠
	نيسان/ أبريل	٩٢,٠٠٠	٨٣,٠٠٠
	أيار/ مايو	١٤٢,٠٠٠	٣٠,٠٠٠
	حزيران/ يونيو	١٤٦,٢٥٠	٣٠,٠٠٠
	تموز/ يوليو	١٤٨,٧٥٠	٣٠,٠٠٠
	آب/ أغسطس	١٤٢,٥٠٠	٣٠,٠٠٠
	أيلول/ سبتمبر	١٣٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠
	تشرين الأول/ أكتوبر	١٣٧,٥٠٠	٣٠,٠٠٠
	تشرين الثاني/ نوفمبر	١٣٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠
	كانون الأول/ ديسمبر	١٢٢,٥٠٠	٣٠,٠٠٠
٢٠٠٤	كانون الثاني/ يناير	١٢٥,٠٠٠	٣٠,٠٠٠
	شباط/ فبراير	١٠٨,٠٠٠	٣٠,٠٠٠
	آذار/ مارس	١١٧,٥٠٠	٣٠,٠٠٠
	نيسان/ أبريل	١٣٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠
	أيار/ مايو	١٤٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠
	حزيران/ يونيو	١٤٢,٥٠٠	٣٠,٠٠٠
	تموز/ يوليو	١٣٧,٥٠٠	٣٠,٠٠٠
	آب/ أغسطس	١٤٥,٠٠٠	٣٠,٠٠٠
	أيلول/ سبتمبر	١٣٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠
	تشرين الأول/ أكتوبر	١٣٦,٠٠٠	٣٠,٠٠٠
	تشرين الثاني/ نوفمبر	١٤٢,٥٠٠	٣٠,٠٠٠
	كانون الأول/ ديسمبر	١٥٣,٠٠٠	٣٠,٠٠٠
٢٠٠٥	كانون الثاني/ يناير	١٥٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠
	شباط/ فبراير	١٤٥,٠٠٠	٣٠,٠٠٠
	آذار/ آذار/ مارس	١٣٨,٥٠٠	٣٠,٠٠٠
	نيسان/ أبريل	١٣٨,٠٠٠	٣٠,٠٠٠
	أيار/ مايو	١٣٨,٠٠٠	٣٠,٠٠٠
	حزيران/ يونيو	١٣٨,٠٠٠	٣٠,٠٠٠
	تموز/ يوليو	١٣٨,٠٠٠	٣٠,٠٠٠
	آب/ أغسطس	١٣٨,٠٠٠	٣٠,٠٠٠
	أيلول/ سبتمبر	١٤٥,٠٠٠	٣٠,٠٠٠
	تشرين الأول/ أكتوبر	١٥٥,٠٠٠	٣٠,٠٠٠
	تشرين الثاني/ نوفمبر	١٦٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠
	كانون الأول/ ديسمبر	١٦٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠
٢٠٠٦	كانون الثاني/ يناير	١٥٥,٠٠٠	٣٠,٠٠٠
	شباط/ فبراير	١٣٨,٠٠٠	٣٠,٠٠٠

آذار/ مارس	١٣٨,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	
نيسان/ أبريل	١٣٨,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	
أيار/ مايو	١٣٣,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	
حزيران/ يونيو	١٢٧,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	
تموز/ يوليو	١٢٧,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	
آب/ أغسطس	١٣٨,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	
أيلول/ سبتمبر	١٣٨,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	
تشرين الأول/ أكتوبر	١٣٨,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	
تشرين الثاني/ نوفمبر	١٥٢,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	
كانون الأول/ ديسمبر	١٤٠,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	
كانون الثاني/ يناير	١٣٢,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	٢٠٠٧
شباط/ فبراير	١٣٧,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	
آذار/ مارس	١٤٢,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	
نيسان/ أبريل	١٥٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	
أيار/ مايو	١٥٥,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	
حزيران/ يونيو	١٦٢,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	
تموز/ يوليو	١٦٤,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	
آب/ أغسطس	١٦٦,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	
أيلول/ سبتمبر	١٦٨,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	
تشرين الأول/ أكتوبر	١٦٨,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	
تشرين الثاني/ نوفمبر	١٦٨,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	
كانون الأول/ ديسمبر	١٦٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	
كانون الثاني/ يناير	١٦٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	٢٠٠٨
شباط/ فبراير	١٥٥,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	
آذار/ مارس	١٥٥,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	
نيسان/ أبريل	١٥٥,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	
أيار/ مايو	١٥٥,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	
حزيران/ يونيو	١٥٥,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	
تموز/ يوليو	١٥٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	
آب/ أغسطس	١٥٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	
أيلول/ سبتمبر	١٥٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	
تشرين الأول/ أكتوبر	١٥٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	
تشرين الثاني/ نوفمبر	١٥٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	
كانون الأول/ ديسمبر	١٤٦,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	
كانون الثاني/ يناير	١٤٥,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	٢٠٠٩
شباط/ فبراير	١٤٥,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	
آذار/ مارس	١٤٥,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	
نيسان/ أبريل	١٤٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	

٣٠,٠٠٠	١٣٥,٠٠٠	أيار/ مايو	
٣٠,٠٠٠	١٣٠,٠٠٠	حزيران/ يونيو	
٣٠,٠٠٠	١٢٥,٠٠٠	تموز/ يوليو	
٣٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠	آب/ أغسطس	
٣٠,٠٠٠	١١٥,٠٠٠	أيلول/ سبتمبر	
٣٠,٠٠٠	١١٠,٠٠٠	تشرين الأول/ أكتوبر	
٣٠,٠٠٠	١٠٥,٠٠٠	تشرين الثاني/ نوفمبر	
٣٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	كانون الأول/ ديسمبر	
٣٠,٠٠٠	٩٥,٠٠٠	كانون الثاني/ يناير	٢٠١٠
٣٠,٠٠٠	٩٨,٠٠٠	شباط/ فبراير	
٣٠,٠٠٠	٩٨,٠٠٠	آذار/ مارس	
٣٠,٠٠٠	٩٠,٠٠٠	نيسان/ أبريل	
٣٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٠	أيار/ مايو	
٣٠,٠٠٠	٧٠,٠٠٠	حزيران/ يونيو	
٣٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠	تموز/ يوليو	
٣٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	آب/ أغسطس	
٣٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	أيلول/ سبتمبر	
٣٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	تشرين الأول/ أكتوبر	
٣٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	تشرين الثاني/ نوفمبر	
٣٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	كانون الأول/ ديسمبر	
٣٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	كانون الثاني/ يناير	٢٠١١
٣٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	شباط/ فبراير	
٣٠,٠٠٠	٤٥,٠٠٠	آذار/ مارس	
٣٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	نيسان/ أبريل	
٣٠,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	أيار/ مايو	
٣٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	حزيران/ يونيو	
٣٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	تموز/ يوليو	
٣٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	آب/ أغسطس	
٣٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠	أيلول/ سبتمبر	
٣٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	تشرين الأول/ أكتوبر	
٣٠,٠٠٠	٥,٠٠٠	تشرين الثاني/ نوفمبر	
٣٠,٠٠٠	٠	كانون الأول/ ديسمبر	

مصدر الإحصائيات: غلوبال سيكيورتي<sup>٧٢</sup><sup>٧٢</sup> [http://www.globalsecurity.org/military/ops/iraq\\_orbat\\_es.htm](http://www.globalsecurity.org/military/ops/iraq_orbat_es.htm)

## انسحاب القوات الأميركية

كان الرئيس باراك أوباما قد وعد بسحب القوات المقاتلة من العراق في غضون ١٦ شهراً التي تلي استلامه السلطة في واشنطن، بعدد لواء واحد شهرياً، غير أن القوات الأميركية التي باشرت بمغادرة العراق ابتداءً من آب/ أغسطس ٢٠١٠، لم تفعل ذلك فقط لتنفيذ وعد من وعود الحملة الانتخابية لأوباما، فهذا الانسحاب كان مطلوباً من قبل رئيس الوزراء نوري المالكي ومنتظراً، في أعقاب مفاوضات واتفاقيات موقعة بين إدارة بوش والحكومة العراقية. ويتعلق الأمر إذاً "باتفاقية الوضع القانوني للقوات" (Status Forces Agreement)، و "اتفاقية الإطار الاستراتيجي" (Strategic Framework Agreement). وكلاهما صادق عليه البرلمان العراقي في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨.

وعلى الرغم من أن مجلس الأمن لم يأذن بغزو العراق في ٢٠٠٣، إلا أنه منح موافقته على وجود القوات الأجنبية، من خلال القرار الصادر في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣ والذي وقع تجديده صلاحيته سنوياً منذ ذلك الوقت. و بما أن الحكومة العراقية طلبت من الأمم المتحدة عدم تجديد هذه الوصاية في تاريخ انتهائها أواخر عام ٢٠٠٨، فقد وقع الإسراع في وتيرة المفاوضات بين المسؤولين الأميركيين والعراقيين، بما أفضى في النهاية إلى هاتين الاتفاقيتين الرئيسيتين سابقتي الذكر.

وتنص اتفاقية الوضع القانوني للقوات والتي تحدد "انسحاب القوات الأميركية وتنظيم أنشطتها خلال وجودها المؤقت في العراق"، في المادة ٤ (المهام)، وفي الفقرة الأولى، على أن "حكومة العراق طلبت المساعدة المؤقتة من القوات الأميركية لدعم العراق في جهده الرامية إلى الحفاظ على الأمن والاستقرار، بما في ذلك التعاون في قيادة عمليات ضد تنظيم القاعدة وغيره من المجموعات الإرهابية والخارجة عن القانون، وما تبقى من النظام القديم"<sup>٧٣</sup>. وهكذا، فإن مهمة تلك القوات كانت محددة ومؤكدة تماماً. ومع ذلك، وبالنظر إلى الوضع الحالي، نجد السؤال ما يزال مطروحاً: هل وقعت تأدية تلك المهمة بشكل كامل؟ إن المادة ٥ من نفس الاتفاق (الملكية والامتلاك)، تعترف بأن "ملكية جميع المباني والهياكل غير المنقولة" على الأراضي العراقية، أو بعبارة أخرى فإن القواعد العسكرية الأميركية هي حق عائد للعراق، وأنه "فور

<sup>٧٣</sup> انظر النص الرسمي للاتفاق باللغة الإنجليزية : "اتفاق بين الولايات المتحدة الأميركية وجمهورية العراق بشأن انسحاب قوات الولايات المتحدة من العراق وتنظيم أنشطتها خلال وجودها المؤقت في العراق" على الرابط التالي :

"Agreement Between the United States of America and the Republic of Iraq on the Withdrawal of United States Forces from Iraq and the Organization of Their Activities during Their Temporary Presence in Iraq ":

<http://www.cfr.org/iraq/security-agreement-status-forces-agreement-us-iraq/p1٧٨٨>.

الشروع في الانسحاب، فإن القوات الأميركية ستعيد إلى الحكومة العراقية جميع المنشآت والمساحات المستخدمة من قبلها"<sup>٧٤</sup>.

وينبغي التذكير بأن انسحاب القوات الأميركية من المدن والقرى والبلدات، وفقاً للاتفاق نفسه، وقع الشروع فيه منذ ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩. وبالتالي، لم يعد بوسع القوات الأميركية في العراق الانخراط في قتال طويل. وحسبها إذا تعرضت لهجوم أن تدافع عن نفسها. وكان ذلك يعني أيضاً أن الجيش والشرطة العراقيان أصبحا يمثلان الوجه الوحيد للأمن في جميع أنحاء البلاد، فيما انسحب الأميركيون إلى حد كبير من الأماكن العامة<sup>٧٥</sup>، بموجب الاتفاقية الأمنية الموقعة مع الحكومة العراقية.

والظاهر إذاً أنه لم يكن هناك قط أي مجال -على الأقل من الناحية القانونية- لوضع العراق تحت احتلال عسكري، كما تفعل القوى الاستعمارية عادة. وخلافاً "للذهان الجماعي" الذي غذاه من أخذهم الحنين إلى حكم صدام، والإسلاميون الراديكاليون، لا نجد أي اتفاق موقع بين الولايات المتحدة و الحكومة العراقية يشير إلى احتلال أو تملك غير مشروط أو لا نهاية له، فالقواعد والمنشآت التي قدمت للقوات الأميركية يتم استرجاعها. ونفس الشيء يقال فيما يخص "الإشراف والسيطرة على المجال الجوي، حيث يتم نقلهما إلى السلطات العراقية منذ بداية تنفيذ هذا الاتفاق" (الفقرة ٣، المادة ٩).

ونجد أن المادة السادسة الخاصة بـ"المنشآت والمساحات المتفق عليها" (Use of Agreed Facilities and Areas)، تبين بالتفصيل الشروط اللازمة لاستخدام هذه الهياكل على التراب العراقي: "تضمن الحكومة العراقية الوصول إلى هذه المناطق"؛ وبالمثل، فالحكومة العراقية تأذن للولايات المتحدة في ممارسة بعض الحقوق والصلاحيات داخل هذه الهياكل والمرافق. وبعبارة أخرى، فإن الكلمة الأخيرة تعود للعراقيين فيما يخص هذه القواعد، وليس للأميركيين. وطالما تعلق الأمر بهذه الضوابط القانونية فإنه من الصعب لدى قراءة نص الاتفاق استنتاج نمط من السلطة يمكن تسميته "هيمنة قوة أجنبية" بشكل مباشر، على الرغم أنه من الناحية العملية، ينبغي الاعتراف بأن علاقات قوة تربط بلداً صغيراً في وضع هش وغير مستقر بقوة أجنبية وتجعله معتمداً عليها. ولكن تجنباً لنزاعات السلطة، فقد حددت المادة ١٠ من هذا الاتفاق اختصاص كل طرف. وهكذا، بموجب الفقرة ١ من هذه المادة، يكون للعراق الحقوق الكاملة في الإشراف على كل ما يحدث خارج القواعد والمناطق الممنوحة للأميركيين. وعلى النحو المنصوص عليه في

<sup>٧٤</sup> نفس المصدر.

<sup>٧٥</sup> باستثناء بعض الأماكن القليلة في شمال العراق. انظر في هذا الصدد: تيم أرانغو، نيويورك تايمز، ١٤ أيار/ مايو ٢٠١٠.

الفقرة ٢ من هذه المادة، تعطى للقانون العراقي الأولوية في الحالات التي تنطوي على تورط شركات أميركية تعاقدية.

ولكن المادة ٢٤ هي التي تنص على الشروط اللازمة لانسحاب القوات الأميركية، فالفقرة ١ من المادة ٢٤ تقول: "جميع القوات الأميركية يجب أن تنسحب من كل الأراضي العراقية قبل ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١ على أبعد تقدير". وتحدد الفقرة ٢ يوم ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩ تاريخاً لانسحاب من جميع المدن والقرى والمناطق السكانية على أبعد تقدير. وتبدو الفقرة ٤ من المادة ٢٤ أكثر إثارة للاهتمام من ناحية مجالها القانوني والسياسي. فعلاً، فهي تقول: "تعترف الولايات المتحدة بالحق السيادي للحكومة العراقية في طلب رحيل القوات الأميركية من العراق في أي وقت. وتعترف حكومة العراق بالحق السيادي للولايات المتحدة في سحب القوات الأميركية من العراق في أي وقت". ويتربط على ذلك أن "قوات الاحتلال" هذه ليس لها أي تماثل مع القوة الاستعمارية التي تأتي للبقاء، بما أنه بإمكان بغداد أن تطلب في أي وقت انسحابها وتحصل عليه كما يرجح تنفيذاً لاتفاق ثنائي مرجعه القانون الدولي. وعلاوة على ذلك، ينص الاتفاق على أنه بحلول نهاية فترة ولاية القوات المتعددة الجنسيات (قرار الأمم المتحدة رقم ١٧٩٠) في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨، "يستعيد العراق وضعه القانوني الدولي الذي كان يتمتع به قبل اعتماد القرار ٦٦١ (١٩٩٠) من طرف مجلس الأمن". وانطلاقاً من هذه النقطة، فلا شيء يلزم الحكومة العراقية، من الناحية المبدئية، بقبول وصاية أجنبية، ناهيك عن الوجود العسكري الأميركي على أراضيها. وللتذكير، فالوضع غير المستقر في البلاد قبل توقيع هذا الاتفاق لم يشجع الحكومة العراقية المنتخبة على المطالبة بانسحاب سريع للقوات الأميركية، مع العلم أن مطلباً كهذا لم يكن مضموناً من ناحية استجابة الأميركيين له، طالما لم يحققوا بعض تصوراتهم وترتيباتهم الأمنية لما بعد مغادرة قواتهم.

والواقع أنه أياً كان تصورنا لكفاءة النخبة السياسية العراقية في إدارة البلاد، وعلى الرغم من الجهد الرامي إلى بناء ديمقراطية ذات مصداقية وثبات، فلا يزال العراق بعيداً عن تقديم وجه بلد ديمقراطي مستقر تسوده السلم المدنية.

ولكي نفهم طبيعة العلاقات التي أقيمت بين الولايات المتحدة والعراق منذ سقوط نظام صدام حسين، ومن أجل استكشاف أفضل لأفاقها المستقبلية، يتوجب أيضاً قول كلمة عن "اتفاق الإطار الاستراتيجي"<sup>٧٦</sup>.

<sup>٧٦</sup> انظر نص الاتفاق (باللغة الإنجليزية): "اتفاقية الإطار الاستراتيجي لعلاقة الصداقة والتعاون بين الولايات المتحدة الأميركية وجمهورية العراق"، على هذا الرابط :

إن هذا الاتفاق الثاني الذي وقعته حكومتا البلدين في ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨، وصفه الرئيس بوش بأنه "وضع الأساس الطويل الأمد لعلاقة ثنائية بين البلدين". وهو يصف في قسمه الأول (مبادئ التعاون) طبيعة هذه العلاقة في أربع فقرات. فالكلمات المفتاحية هنا هي التالية:

١. "علاقة صداقة وتعاون أساسها الاحترام المتبادل، والمبادئ والقواعد المعترف بها في القانون الدولي والوفاء بالالتزامات الدولية، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، ورفض استخدام العنف لتسوية النزاعات".

٢. "إن عراقاً قوياً قادراً على الدفاع الذاتي هو مساهمة ضرورية في استقرار المنطقة".

٣. "إن الوجود المؤقت للقوات الأميركية في العراق يستجيب لطلب ودعوة من حكومته ذات السيادة، ويحترم تماماً سيادة العراق"

٤. "إن الولايات المتحدة لن تستعمل الأراضي العراقية، ولا المياه ولا المجال الجوي، كنقطة انطلاق أو عبور لمهاجمة دول أخرى، وهي لن تطلب أو تسعى إلى إقامة قواعد دائمة أو وجود عسكري دائم في العراق"<sup>٧٧</sup>.

إن أهمية هذه النقطة الأخيرة (٤) واضحة، فهذه الفقرة تبدو وكأن المقصود منها أن تكون تفصيلاً لجميع الادعاءات - وأولها الإيرانية- التي حاولت تعبئة الرأي العام من خلال اتهام الأميركيين بالسعي إلى إقامة وجود عسكري دائم لهم في العراق. وكما نرى، فهذا الاتفاق يحظر على الولايات المتحدة السعي إلى تثبيت وجودها العسكري في العراق بشكل دائم. أي أنه حتى يتسنى لهم ذلك، ينبغي افتراضاً التوصل إلى اتفاق آخر للتعاون العسكري والاستراتيجي يرفع هذا الحظر. إلا أنه وكجميع الاتفاقات من هذا النوع، وضمن الظروف المعروفة لتوقيعها، فإن يحمل علامات التبعية لـ"المركز" ما يكرس مفاهيم التعاون من المنظار الأمني، ويجعل "الدفاع عن استقرار المنطقة" وظيفية موكلة إلى "الحليف" المحلي الذي يمكن الاعتماد عليه في ربط مصالحه بمصالح "المركز".

## مخاطر وتحديات المرحلة

نلاحظ أن الاتفاقيتين حصلتا على مصادقة أغلبية النواب في البرلمان العراقي، على الرغم من المخاوف التي عبر عنها الساسة السنة والأكراد حول هيمنة شيعية ممكنة فور رحيل القوات الأميركية. لذلك اعتبر البعض هاتين الاتفاقيتين "انتصاراً" تحقق لرئيس الوزراء نوري المالكي. وفعلاً، فخلال فترة لا بأس بها من ولايته، لم يبد المالكي اعتراضاً على المواقف الأميركية؛ لكنه في ربيع ٢٠٠٨، تمكن من كسب المزيد من النفوذ في أوساط الشيعة، عندما قامت القوات العراقية المدعومة بالأميركيين بالسيطرة على عدد من المناطق في البصرة وبغداد، كانت إلى ذلك الوقت تقع تحت هيمنة أتباع مقتدى الصدر (المناهضين للولايات المتحدة). وعلى إثر ذلك، أخطر المالكي الرئيس بوش بأنه يؤيد وضع جدول زمني لسحب القوات الأميركية. والظاهر أن الأميركيين قاوموا في البداية هذه الفكرة، معتبرين أن حالة البلاد مازالت بعيدة عن الاستقرار. ولكنهم في النهاية وافقوا على اتفاق يقع التفاوض عليه، وهو ما أدى إلى توقيع الاتفاقيتين المذكورتين أعلاه.

نستطيع القول بالتالي، إنه من خلال الإصرار على ضرورة وضع جدول زمني للانسحاب، طالب المالكي بممارسة حقوق سيادية وإنهاء الاحتلال؛ ومن هنا فصاعداً، ستعتبر النخبة الحاكمة في العراق وحدها المسؤولة عن أمن البلاد، فهذا ما تقوله الاتفاقيتان. لكن أغلب الملاحظين الأميركيين يركزون على "المخاطر الأمنية" للانسحاب، وكأن الاحتلال لم يكن مسؤولاً عن العديد من حوادث العنف، أو كأنه لم يسبب مقاومة شديدة.

وشاهدنا قبل موعد ٣١ آب/ أغسطس ٢٠١٠ ضباطاً أميركيين يعربون عن خشيتهم من أن يبادر المتمردون الموالون للنظام السابق إلى ملء الفراغ بعد جلاء القوات الأميركية. وقد أثير الحديث في الشمال مثلاً عن "جيش النقشبندية" بوصفه أحد عوامل زعزعة الاستقرار. وفي مناطق أخرى، وقع الحديث عن "تنظيم القاعدة في بلاد ما بين النهرين" بصفته يمثل خطراً كبيراً، على الرغم من قتل بعض قادته وعلى الرغم من "إلقاء القبض على ٤٠٤ من أعضائه منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠"<sup>٧٨</sup>. وفي آذار/ مارس من العام نفسه، وقع مناف عبد الرحيم الراوي - وهو أحد زعماء التنظيم - في الأسر. وكان من شأن المعلومات التي أدلى بها للأميركيين أن تقودهم في غضون أيام إلى نصب كمين قتل فيه القائد العسكري لتنظيم القاعدة، أبو حمزة المهاجر، وهو مصري يدعى بأبي أيوب المصري. كما قتل أيضاً حميد داود

<sup>٧٨</sup> ستيفن لي مايرز: "جماعة مسلحة عراقية تعترف بقتل اثنين من قادتها"، نيويورك تايمز، ٢٥ أبريل ٢٠١٠.

محمد خليل الزاوي، العراقي الذي تزعم "دولة العراق الإسلامية" وعرف باسم مستعار هو: أبو عمر البغدادي<sup>٧٩</sup>. ولم يلبث أن خلف أبا أيوب المصري المدعو الناصر لدين الله أبو سليمان<sup>٨٠</sup>. ولكن ما يخشى أيضاً، هو "تصفية الحسابات" بين الميليشيات المسلحة السنية والشيوعية. وقد كان مقتدى الصدر مثلاً قد عرض خدماته على رئيس الوزراء المالكي، وهي تتمثل في "مقاتلين لمساعدة الحكومة على حماية المساجد الشيوعية. لكن حكومة المالكي تجاهلت العرض"<sup>٨١</sup>. فكيف يمكن الاعتماد على قائد ميليشيا سياسية -دينية- عسكرية لا تخفي عداها للحليف الرئيسي للحكومة العراقية؟

### ليس الأمن وحسب

لقد حاولنا أن نثبت من خلال ما سبق من تحليل أن المشكلة العراقية ليست فقط مشكلة أمنية، إلا إذا سيطرت المفاهيم والتصورات الأميركية على عملية بناء المشروع الوطني الديمقراطي، لتحويله إلى مشروع "أمي" في خدمة التبعية للإمبراطورية. ومن الملاحظ أن المنظرين الأميركيين طرحوا "بناء الأمة" – والمقصود في الواقع هو بناء الدولة – وكأنه مهمة موكلة للقوات العسكرية، أو أن هذه الأخيرة على الأقل ستساعد فيها. وليس في الأمر سرّاً، فالعلاقة الحميمة بين المؤسسة العسكرية والشركات الصناعية الكبرى (ما يشار إليه بعبارة: "المركب الصناعي- العسكري") هي التي تتحكم في مشروع "بناء الأمم" منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ويعني هذا أن تخضع عملية البناء والتعمير بعد الحرب والتدمير لشروط تلك الشركات والبنوك الكبرى التي ستقدم القروض والتمويل الضروريين، وهي جميعاً تقع خارج مطالب الدول المعنية بالتعمير، بحيث يغدو التخطيط المحلي وكأنه رجع صدى للتخطيط الخارجي. وهذا هو المعنى الأساسي للتبعية القائمة على علاقات غير متوازنة. ومن ثم، فإن الحرب والبناء يدخلان في حسابات الربح والخسارة من وجهة نظر الإمبراطورية الأميركية.

وتشكل الحالة العراقية من هذا المنظور كمية من الموارد كافية لحاجات الولايات المتحدة لعدة عقود قادمة، بسبب الثروة النفطية بالخصوص؛ لذلك تبدو الاستثمارات كبيرة بحجم الرهان والأرباح المتوقعة.

<sup>٧٩</sup> المصدر نفسه.

<sup>٨٠</sup> الزعيم الجديد للتنظيم رجل من أصل مغربي، يحمل جواز سفر سوري، ويسمى الناصر لدين الله أبو سليمان. ويبدو أنه تدرب في أفغانستان وكان من مساعدي بن لادن. كما قد يكون نفذ عمليات سابقة في العراق منذ عام ٢٠٠٦. انظر: "الناصر لدين الله قاس ومتطرف جداً دخل العراق مرتين... ويميل إلى الحرب الطائفية"، جريدة الحياة، ١٦/٥/٢٠١٠. على الرابط التالي:

<http://www.daralhayat.com/portalarticlendam/141739>

<sup>٨١</sup> ستيفن لي مايرز، مرجع سبق ذكره.

وقد أبدى د. عزمي بشارة ملاحظتين مهمتين في هذا السياق: أولهما، أن كل من بلغ الثمانين من العمر في الولايات المتحدة لا يذكر بلده دون حالة حرب أو استعداد لحرب. وبعبارة أخرى، بنت الإمبراطورية الأميركية اقتصادها في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية على ما تجنيه من فوائد بواسطة التدخلات العسكرية، وهو ما يسمى اقتصاد الحرب. وثاني الملاحظتين، أن ميزانية الحرب في العراق وأفغانستان تبلغ ١٤٢ مليار دولار، وهي تحسب بالإضافة إلى ميزانية الدفاع لزمّن السلم. وهذا يعني أن الصرف على الأمن سوف يبلغ في الواقع ٦٥٠ مليار دولار. وهو رقم يتجاوز بـ ٢٥ بالمائة في قيمته ميزانية هذا البلد العسكرية للعام ١٩٦٨ في زمن وجود الاتحاد السوفييتي وسباق التسلح، يضاف إليه أعنف حرب خاضتها الولايات المتحدة في تاريخها، أي حرب فيتنام<sup>٨٢</sup>. وهذا ما يؤكد ما ذهبنا إليه من أن ما يشغل الولايات المتحدة هو ترتيبات خاصة تضمن دوام علاقات التبعية، في حين أن ما يشغل العراقيين -كما نفترض- هو ترتيبات تضمن دوام السيادة والاستقلال في ظل مشروع وطني ديمقراطي مؤهل للتقدم والازدهار.

ومع ذلك، فإن الأميركيين أنفسهم لا يستطيعون أن ينفوا واقع أن التحديات لا يمكن تلخيصها في الأمن وحسب، فتقرير المفتش العام ربع السنوي يشير، بالإضافة إلى المشكلة الأمنية، إلى ثلاث تحديات أخرى، هي:

- الخدمات الأساسية: حيث يؤكد أن نقص الخدمات الأساسية الكافية سيكون "أحد أكثر الأسباب احتمالية في عدم الاستقرار مستقبلاً في العراق". ويبني التقرير استنتاجه هذا على "خريطة طريق تحقيق الاستقرار" التي أعدها وزارة الخارجية الأميركية، والتي اعتمدت تحليل بيانات الرأي العام. وقد توصلت إلى أن "النقص الملحوظ في أنظمة المياه والصرف الصحي والكهرباء في العراق، من الممكن أن يؤدي إلى اضطرابات عامة - أكثر من كونها خلافات طائفية"<sup>٨٣</sup>. ويتوقع تقرير المفتش العام أن يصبح العراق قادراً على توفير الاحتياجات الوطنية من الكهرباء بحلول عام ٢٠١٤، شرط "تنفيذ تحسينات مكلفة على شبكة نقل وتوزيع الكهرباء العراقية، بالإضافة إلى تحسينات تشغيلية بين كل من وزارة الكهرباء ووزارة النفط"<sup>٨٤</sup>.

- التنمية الاقتصادية: يلاحظ تقرير المفتش العام اهتمام المستثمرين الدوليين بحقول النفط الجنوبية العراقية، وزيادة حجم ومجال تواجد شركات النفط الدولية في الصحراء حول البصرة. ولكنه

<sup>٨٢</sup> د. عزمي بشارة، أن تكون عربياً في أيامنا، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩)، ص ٩٨.

<sup>٨٣</sup> تقرير المفتش العام ربع السنوي، كانون الثاني/يناير ٢٠١١، مصدر سبق ذكره.

<sup>٨٤</sup> المصدر نفسه.

يؤكد أيضاً أن "العديد من العقبات" لا تزال تقف "في طريق تحقيق عمليات الاستكشاف الفعالة وتحويل المصادر الموجودة إلى أموال، بما في ذلك البنية التحتية الرديئة، والفساد العام المستشري، ومجموعة من القوانين التي عفا عليها الزمن والتي يلزم إعادة صياغتها"<sup>٨٥</sup>.

- العودة للانخراط في المجتمع الدولي: وفي هذا المجال، يذكر التقرير بمبلغ ٧٤١ مليون دولار إضافية كان صندوق النقد الدولي أتاحها للعراق في تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، وإصدار مجلس الأمن ثلاث قرارات لرفع سلسلة من العقوبات التي فرضت على العراق في ظل حكم البعثيين. ومن النتائج المتوقعة لهذه القرارات "تمكن العراق مرة أخرى، إذا اختار ذلك، من متابعة برنامج الطاقة النووية السلمية"<sup>٨٦</sup>.

### مؤاخذات

يمكن للمتابعين دائماً التخمين والمضاربة حول طبيعة "مهمة" الولايات المتحدة والتساؤل حول ما إذا كانت فعلاً قد اكتملت؟

والواقع أن أغلبية الذين يتساءلون لا يريدون لهذه المهمة أن تكتمل، لأنهم يربطونها بمفاهيم لها علاقة بإدامة "التفوق" الأميركي من خلال الهيمنة. وهم يعطون لمفاهيم مثل "بناء الدولة" أو "بناء الأمة" و"الهندسة الاجتماعية" محتوى ذو صلة مباشرة بالمركب الصناعي-العسكري للولايات المتحدة. ومن ثم، تركيزهم على الأمن في هذه الأقاليم البعيدة وكأنه جزء لا يتجزأ من الأمن القومي الأميركي. هذا ما فعله ويفعله العديد من الكتاب المحافظين والمحافظين الجدد<sup>٨٧</sup>، فضلاً عن العسكريين السابقين<sup>٨٨</sup>. وإذا كانت مهمة إعادة التعمير وبناء المجتمع الديمقراطي في العراق أو في سواه من بلدان المنطقة مطروحة وكأنها من صلاحيات الولايات المتحدة، فما هو دور النخب المحلية إذن؟ وأما إذا كانت هذه هي مهمة النخب المحلية كما يعتقد كل عاقل، فإن أحد أكبر الأخطار المحيطة بها، تتمثل في تكرر نفس النموذج لإدارة الحكم الذي عبر عن فشله سابقاً، منذ بدايات العمل العربي للاستقلال عن الحكم العثماني، وهو ما صاحب عملياً

<sup>٨٥</sup> المصدر نفسه.

<sup>٨٦</sup> المصدر السابق.

<sup>٨٧</sup> كل كتابات فريدريك كاجان وجون بولتون وزملاؤهما في "أميركان انتربرايز انستيتيوت" AEI وغيرها من مراكز الأبحاث الداعمة لهم والمدعومة منهم، تتجه هذا الاتجاه.

<sup>٨٨</sup> انظر كمثل على ذلك:

جميع مشاريع "بناء الدولة" في العالم العربي. وقد وصف وجيه كوثراني هذا النموذج كما يلي: "هكذا أضيف إلى تعددية السلطات الأهلية في المجتمع المحلي وإلى تقاطع المواقف وتشابكها وتداخلها بين النظام العثماني القديم والتنظيمات الجديدة؛ تعددية في الولاءات السياسية لدى النخب المستجدة والمجموعات الاجتماعية الباحثة عن صيغة "وطن" و"أمة" و"دولة". وكان يغذي هذه التعددية تأزم الصراع الدولي<sup>٨٩</sup>..". ونحن لو عوضنا عبارتي "النظام العثماني" بـ"نظام صدام"، لوجدنا الكثير مما يشبه هذه الصورة التي سبقت الحرب العالمية الأولى في العراق الحالي، حيث تتعدد الولاءات ومفاهيم الوطن والأمة والدولة، بحيث تهدد بانفجار الصراع من جديد قبل أن يستطيع المجتمع الوصول إلى بر الأمان. وليس لهذا علاقة مباشرة بانسحاب القوات الأميركية حتى إذا بدا الأمر كذلك. ولكنه بالتأكيد يتعلق بإيديولوجية النخبة العراقية واحتدام الصراع حول السلطة. وكما يقول الجابري، فإن "الانفلات من سجن الإيديولوجيا واستبداد المذهبية يبدأ بالمناداة بفتح باب الاجتهاد، بضرورة الاعتراف بالاختلاف"<sup>٩٠</sup>. ولكن لكي يتسنى ذلك، ينبغي أولاً أن تثبت المفاهيم والقيم العليا التي تقود المجتمعات الحديثة والديمقراطية وتساعد على تطوير الإنسان.

و على أرض الواقع، تتطور الأمور بسرعة، وتبدو المخاطر هائلة حقاً، فاحتمال تفجر الوضع والانزلاق إلى حرب ميليشيات بعد الانسحاب الأميركي التام حسب الجدول الزمني، لا يزال مطروحاً، وبشكل غير منفصل عن المشاكل العديدة التي تنتظر الحل. ولا بد أن نلاحظ أن بقاء القوات الأميركية في العراق لن يغير من الأمر شيئاً على هذا الصعيد، وإنما سيكون كما هو الأمر منذ ٢٠٠٣، عاملاً إضافياً لتبرير العنف؛ فالقوات الأميركية لم تحل مشكلة واحدة من جميع تلك التي تؤخذ على الحكومة. و"الوضع الأمني" هو واحد فقط من هذه المؤاخذات وليس كلها، وقد عدد د. ضرغام الدباغ بعضها، فقال: "إبادة منجزات لها معنى عميق في إقامة الصلة بين أفراد الشعب وهي الهواتف، فالعراق هو البلد الوحيد في العالم الذي لا تتوفر فيه خدمات برق وبريد وهاتف، إلا بالقدر النزر اليسير. والعراق لا تتوفر فيه الكهرباء، ويفتقر بصفة تامة للأمن الذي هو عصب فعاليات الحياة، ثم أن الاحتلال دمّر التعليم بمستوياته كافة من التعليم الابتدائي حتى الجامعي، والعاصمة بغداد مقسمة بجدران اسمنتية تفصل بين أبناء الحي الواحد. وأخيراً في العراق سياسة المحاصصة الطائفية والتي لا علاقة لها بأي قانون وضعي كان أم سماوي، وفي العراق هناك سياسة موجّهة واضحة وعلنية ضد طوائف وأقليات، وأخيراً وليس

<sup>٨٩</sup> د. وجيه كوثراني، مصدر سبق ذكره، ص. ٢١٤.

<sup>٩٠</sup> محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧)، ص. ٢٢.

أخراً في بلد تشيع فيه سياسة قهر الأفكار والآراء، وتمتهن فيه جميع أنواع الحريات، وسحق الآخر شأن يومي، فماذا يتبقى للإصلاح؟<sup>٩١</sup>.

وفي هذا السياق نفسه، نجد تساؤلات تتعلق بإيرادات النفط وكيفية صرفها، فبعد أن يذكر عصام الجلي، وزير النفط الأسبق، بتساؤلات عمار الحكيم ووزير المالية في حكومة المالكي الأولى باقر صولاغ الزبيدي، عن تلك الأموال وكيفية صرفها، يقول: "أليس من حق العراقيين اليوم أن يقارنوا وبعيدا عن أي بعد سياسي بما تحقق سابقا وما (تحقق) في عهد الاحتلال؟ ما هي المنجزات التي تحققت بعد الاحتلال؟ هل هي الكهرباء؟ أم الماء الصالح للشرب؟ هل بنيت مشاريع للمجاري ناهيك عن تدمير القديمة منها؟ كم من المصانع الثقيلة والخفيفة التي بنيت سابقاً تعمل اليوم في مجال الحديد والبتروكيمياويات والأسمدة وغيرها وآلاف المشاريع الصحية ضمن القطاعين الخاص والمختلط؟ هل بنيت المستشفيات والمدارس الحديثة والجامعات؟ هل تم مد طرق وخطوط جديدة للسكك الحديدية؟ هل تم إنشاء موانئ جديدة؟ هل تحسنت البطاقة التموينية؟ هل هبطت أرقام البطالة؟ هل انخفض عدد العراقيين تحت خط الفقر؟ لقد هدرت أموال خلال ٨ سنوات تفوق ما حصل عليه العراق لحوالي ٨٠ سنة!؟"<sup>٩٢</sup>.

و هناك اتهامات موثقة بأن هذا البلد أصبح عرضة للنهب المنظم منذ ٢٠٠٣ على أيدي من جاؤوا لـ"تحريره" من دكتاتورية صدام، فالفساد في العراق يعترف به حتى المفتش العام الأميركي في تقريره ربع السنوي. ويذكر العديد من الوقائع والأمثلة التي لا تترك مجالاً للشك حول هذا الموضوع.

بيد أن المآخذ الأساسي الذي لا يزال يطرح من طرف العديد من العراقيين، هو أن التدخل الأميركي لتغيير نظام الحكم، حوّل العراق إلى بلد متخلف يحتاج المساعدة الدولية في كل شيء تقريباً، من الصحة والتغذية، إلى الزراعة والتعليم والإسكان والمياه والصرف الصحي. لقد وقع تدمير العراق من أجل "إعادة بنائه" على الشكل الذي يحتاجه الاقتصاد المهيمن، والمجمع الصناعي-العسكري في الإمبراطورية الأميركية.

<sup>٩١</sup> ضرغام الدباغ: "مهلة المالكي"، المرابط العراقي، ٩ حزيران / يونيو ٢٠١١. على الرابط:

<http://www.almorabit.com/main/ar/almorabit-about-us-arabic/٣٧٥٣-٢٠١١-٠٦-٠٩-٢١-٥٦-٤١.html>

<sup>٩٢</sup> عصام الجلي، "نحصى بالأرقام والوقائع الموثقة.. المرابط العراقي، ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١١. على الرابط:

<http://www.almorabit.com/main/ar/٢٠١١-٠٤-١٣-٠٧-٣٨.html>

## ملخص النتائج

من أبرز النتائج التي توصلنا إليها في هذا البحث، والتي تستوجب أن يتنبه إلى تبعاتها في السياق الحالي، ما يلي:

- تتعامل الإدارة الأميركية مع الأوضاع المضطربة في الشرق الأوسط كله من منظار "مكافحة الإرهاب"، وتعبي لذلك طاقاتها وتحرض حلفاءها في المنطقة على التعاون معها في هذا المجال. وهي تفعل ذلك لسببين على الأقل. أولهما، أنها تريد تأمين مصالحها الحيوية ضد الضربات الممكنة لقوى وجماعات مسلحة لا يسيطر عليها أحد. وثاني الأسباب، لأنها ليست من داخل الشرق الأوسط وإنما من خارجه، وهذا ما يجعل طبيعة معالجتها للأوضاع محدودة، حيث لا يمكنها أن تحل محل الحكومات والأطراف السياسية المعنية.

- إذا كان تغليب المعايير الأمنية على التقييم الاجتماعي والسياسي، يفيد المؤسسة العسكرية الأجنبية المتدخلة، فإنه يصبح عاهة تشوه التقييم الموضوعي لمشاكل المجتمع، حين تتبناه النخبة المسؤولة في البلد المعني وكأنه تقييم نابع من حاجات البلد الأساسية.

- ليس انخراط الأمن هو المسؤول عن فشل السياسة، وإنما فشل السياسة أدى إلى انخراط الأمن.

-لئن قيل إن الولايات المتحدة ليست دولة استعمارية، فإن إمبريالية عصر العولمة لا تحتاج إلى وجود القوات على الأرض، وتعيين حاكم عسكري أجنبي؛ فالتحكم في الحاجات الاقتصادية من خلال إدامة علاقات التبعية، مع خلق "مخاطر" أمنية في الجوار المباشر، كاف لإقناع النخبة المحلية بالحاجة إلى "الحماية".

- يمكن للاتفاقيات الدولية التي تنتجها علاقات قوة ذات تفاوت كبير أن تكون سبباً في انهيار الأمن وعدم الاستقرار، في حين أن هدفها هو العكس.

- لم تكن زعزعة الاستقرار ظاهرة عابرة في تاريخ العراق، وإنما كانت وضع انقلابٍ مستمر، أي أنه وقع إضفاء الطابع المؤسسي تقريباً على العنف ضد الدولة.

- إن أية مؤامرة خارجية لا يمكن أن تنجح دون وجود مشتركين من الداخل. وفي نفس الوقت، لا يمكن أن يوجد عناصر وطنيون يشتركون في التآمر مع الخارج ضد نظامهم السياسي، إذا كان هذا النظام ديمقراطياً ووطنياً راسخاً، فأسباب تغيير الأنظمة موجودة دائماً في الداخل، والقهر والشعور بالغبين والظلم أهمها.

- ليس من الضروري أن يحمل "التغيير" محتوى تصادمياً عنيفاً، يقسم المجتمع إلى "تقليديين" و"تحديثيين" لا مجال للحوار بينهم، فمفهوم "المجتمع الانتقالي" يتضمن التقليد والتحديث ويحتوي ما يمكن من تجاوز الثنائية الصراعية دون "خيانة" البنية الاجتماعية العربية.
- التركيز المسرف على التصورات الأمنية-العسكرية لمعالجة القضايا المعقدة لم يمنع أنظمة عربية راهنت على الأمن من الانهيار.
- إن خطأً وضعت في المنفى، في ظروف يمكن تخيلها، حتى لو اعتمدها أغلبية من ممثلي المعارضة، ليست بالضرورة ممثلة للأغلبية بعد سقوط النظام.
- العديد من خطط "ما بعد صدام"، الموضوعة في المنفى بالتعاون بين المعارضين العراقيين والمسؤولين الأميركيين، كانت مؤقتة، وتحويلها إلى برنامج للمدى الطويل لا ينم عن منطلق سليم.
- في بلدان تخضع لعلاقات تبعية مع الغرب، سوف تبذل كل الجهد لاحتواء المطالب الديمقراطية في حدود معينة، بحيث لا يحدث ما يشكل تهديداً عاجلاً أو أجلاً لتوازن القوى سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي.
- انطلاقاً من حرب ٢٠٠٣ ضد صدام، بدا وكأن نموذجاً جديداً للعمل السياسي من أجل التغيير بدأ يظهر في المنطقة، ويتمثل في: الاستقواء بالأجنبي على الحاكم الظالم، الذي هو نفسه يستقوي بنفس ذلك الأجنبي على شعبه، مع ما يعنيه ذلك من تكرار نموذج علاقات التبعية بلا انتهاء.
- يغدو التخطيط المحلي وكأنه رجع صدى للتخطيط الخارجي حين تخضع عملية البناء والتعمير بعد الحرب والتدمير لشروط الشركات والبنوك الكبرى التي ستقدم القروض والتمويل الضروريين، وهي جميعاً تقع خارج مطالب الدول المعنية بالتعمير.
- أزمة الثقة بين الحكومة وجزء كبير من الشعب العراقي قائمة على أسباب يمكن التحكم بها، وملخصها: الحرمان، الذي يشعر به جميع أولئك الذين فقدوا أعمالهم ووظائفهم ومصادر رزقهم.

### توصيات

- ليس من المحتم أن تسوء الأوضاع بشدة بعد الانسحاب الكامل للقوات الأميركية، ولكنه احتمال ممكن الحدوث. ويشهد العراق منذ مطلع شباط/ فبراير ٢٠١١ حركة تظاهرات واحتجاجات شعبية تتم السلطات بعدم الكفاءة، وهو ما يماثل من بعض النواحي ويتجاوب مع الحركة الديمقراطية المدنية التي تشمل عدة بلدان عربية.

ويمكن مع ذلك، تصور سيناريو حيث تستطيع حكومة قوية وذات مصداقية، أفرزتها الانتخابات، إدارة الوضع المتردي الذي يتطلب إيلاءه عناية خاصة ووضعه على قائمة الأولويات. ولكن كيف؟ بحلول كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١، ستكون القوات الأميركية غادرت البلاد. وإلى ذلك الوقت، تقع المسؤولية عن قضايا الأمن على عاتق العراقيين بالأساس، يساعدهم الأميركيون. بيد أن مشكلة العراق كغيره من البلدان العربية -كما قلنا- ليست أمنية إلا كنتيجة لفشل السياسة. فليس انخراط الأمن هو المسؤول عن فشل السياسة، وإنما فشل السياسة أدى إلى انخراط الأمن. وقد كان فشل السياسة أيضاً في عهد صدام هو ما أدى إلى الحروب المتتالية، مع إيران، ومع الكويت، ومع قوات التحالف، ثم أخيراً مع إدارة بوش. فإذا تعاملت النخبة السياسية العراقية مع الوضع الأمني وكأنه منفصل عن الحالة العامة للبلاد، على مختلف المستويات، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية، فإنها ستشغل ذاتياً قدرتها على معالجة هذه المشاكل بطريقة صحيحة والوصول بالبلاد إلى حالة التصالح مع الذات، التي بدونها لا يكون أمن ولا سلام ولا استقرار ولا تنمية.

يقتضي الحال إذاً أن ينظر العراقيون -بل وجميع أعضاء النخب العربية- إلى مشاكلهم بطريقة مختلفة، فحيث يؤكد الأميركيون على القضية الأمنية بشكل أولوي، ينبغي التأكيد على الطبيعة السياسية للمشاكل التي تتعرض لها المنطقة العربية، فليست هناك حلول أمنية لقضايا المشاركة السياسية الناجمة، واحترام حقوق الإنسان، ومحاربة الفساد الإداري والحكومي، وبناء المرافق الضرورية للحياة الكريمة (كهرباء، مياه صالحة للشرب، مراكز بريد، خطوط وشبكات تلفون، مستشفيات، مدارس... الخ) والتوزيع العادل للخيرات، وفصل الدين عن الدولة بما يقضي على الفتن الطائفية، ووضع القوانين التقدمية التي تحفظ كرامة الناس وتحد من تجاوز النفوذ، وفض مشاكل البطالة والمتقاعدين، وإعادة الموظفين المفصولين لأسباب سياسية وإيديولوجية وحزبية إلى وظائفهم، والتوقف عن اضطهاد الناس لأسباب تتعلق بانتماءاتهم المذهبية والإيديولوجية السابقة والحالية... إلخ.

والواقع أن المرء لا يستطيع أن يتخيل عودة الحياة العادية إلى بلد دمرته الحروب المتتالية وثمانية سنوات من الإدارة الفاشلة لقوات الاحتلال، دون بذل جهد للمصالحة الوطنية من طرف النخبة السياسية التي يتعين أن يقتدي بها الشعب. فبعد كل حساب، من يكافح النظام الجديد؟ إذا استثنينا تنظيم "القاعدة" وحلفاءه من الراديكاليين - وهذا لا يعد شأنًا عراقيًا صرفًا حيث تشترك في المعاناة عدة أقطار عربية وإسلامية، ويهتم بالأمر كذلك المجتمع الدولي - فمن يتبقى؟

للأسف، فإن الجواب هو: العديد من الناس. وهو أمر محزن في نظام يريد أن يكون تعددياً وديمقراطياً، ويستمد العديد من زعمائه شرعيتهم من تاريخهم في مقاومة الدكتاتورية. وينبغي إذناً أن تسعى حكومة ديمقراطية إصلاحية إلى توحيد الشعب من خلال الإقدام على مبادرة تصالحية تسترضي فئاته المختلفة، خاصة من يشعر بالظلم والغبن والتمهيش بعد قيام النظام الجديد.

إن محاكمة المسؤولين عن الجرائم أمر شرعي، ولكن معاملة جزء كبير من العراقيين وكأنهم مصابون بالطاعون، لا لشيء إلا لأن هؤلاء الرجال والنساء خدموا في مستويات متوسطة ودنيا من جهاز الدولة تحت النظام السابق، هو أمر يفتقر إلى الحكمة و المعقولية. ولنا في جنوب إفريقيا وفي ما فعله المناضل الكبير مانديلا، نموذجاً للتأمل، فمن الضروري تدوين الشهادات و الأدلة ضد النسيان، حتى لا يتكرر التاريخ بأخطائه. إلا أنه من الضروري أيضاً أن يغفر لمن كان ذنبه بسيطاً، أو لمن وجد نفسه عاملاً داخل جهاز يتجاوز، وهذا كل جرمه. فتدوين التاريخ للذكرى والاعتبار والتسامح والغفران لمن كان ذنبه صغيراً؛ بدلاً من البحث عن الانتقام والثأر: هو ما يطوي الصفحة القديمة ويخرج البلاد من الحلقة المفرغة. ولن يتمكن من الإقدام على هذه الخطوة إلا حكومة قوية بتأييد الشعب، وبعيدة عن الخضوع للمصالح الخاصة والأغراض الشخصية والعقلية القبلية، بحيث تراعي مصلحة البلاد أولاً وتضع المصالحة الوطنية وإعادة السلام المدني فوق جميع الاعتبارات الأخرى. وهذا ما يمكن أنذاك أن يؤسس لنجاح السياسة ونجاحها في معالجة المشاكل المطروحة، بعد القضاء على ما يشعر به الناس من ظلم وغبن وقهر على أيدي نخبة يتهمونها بأنها ملبية لمطالب خارجية أكثر منها ملبية لمطالب الداخل، في إشارة إلى التوصيات الأميركية والتدخلات الإيرانية.

ومن المهم التأكيد أن ما كان ينبغي الشروع به بعد إسقاط صدام هو بالذات ما وقع استبعاده: أي المصالحة. ولو أقدموا عليها، لقطعوا الطريق أمام تفجر العنف وتحكم الإرهابيين في الشارع. ولكنهم خضعوا للرؤية الأميركية التي كانت -كما أشرت أنفا- محدودة بطبيعتها وتدور حول محور واحد هو: "مكافحة الإرهاب"، وهو العنوان العام لحملة بوش. وليست المصالحة نهاية المطاف، بل هي بداية الطريق إلى الحكم الرشيد الذي لا يقصي ولا ينفي لأسباب إيديولوجية، أو دينية أو مذهبية.

وفي أسوأ الأحوال، أي في ظل غياب رغبة في المصالحة من هذا القبيل، فإن "ثقافة الانتقام" يمكن أن تسود. وإذا أضفنا إلى ذلك العناصر الخارجية كعدم الاستقرار في المنطقة، فإن المشاكل التي ظهرت في ظل الاحتمال يمكن أن تستمر في تغذية ثقافة العنف هذه.

ولكن النظرة الإيجابية للحركة الديمقراطية في العالم العربي تشجع على القول إن ما يقع في بلدان أخرى مثل تونس ومصر قد يكون مفيداً للعراق، بنفس القدر الذي قد يستفيد به التونسيون والمصريون واليمنيون والليبيون والسوريون مما وقع في العراق، لتجنب الانجرار إلى الثأر والانتقام، ويسعون بدل ذلك إلى التصالح الوطني ما أن يتخلصوا من الحكم الدكتاتوري.

## قائمة المراجع:

## بالعربية:

١. بشارة. عزمي، أن تكون عربيا في أيامنا، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩).
٢. الجابري. محمد عابد، فكر ابن خلدون، العصبية والدولة، معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، ط٦، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤).
٣. الجابري. محمد عابد، قضايا في الفكر المعاصر، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧).
٤. الحمد. تركي، دراسات إيديولوجية في الحالة العربية، (بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٢).
٥. خليفة. عبدالرحمن، إيديولوجية الصراع السياسي، دراسة في نظرية القوة، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩).
٦. دغيم. سميح، موسوعة مصطلحات الفكر العربي والإسلامي الحديث والمعاصر، (بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، ٢٠٠٢).
٧. رشيد. عبد الوهاب حميد، العراق المعاصر، (قبرص: منشورات المدى، ٢٠٠٢).
٨. شرابي. هشام، النقد الحضاري للمجتمع العربي في نهاية القرن العشرين، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠).
٩. غليون. برهان، مجتمع النخبة، (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٦).
١٠. كوثراني. وجيه، السلطة والمجتمع والعمل السياسي، من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨).
١١. النقيب. خلدون حسن، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩).
١٢. الوردي. علي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، (لندن: دار الوراق للنشر، ٢٠٠٨).

## بالإنجليزية أو الفرنسية:

١. Ali A. Allawi, *The Occupation of Iraq : Winning the War, Losing the Peace*, (Yale University Press, ٢٠٠٧).
٢. Bob Woodward, *State of Denial : Bush at War, part III*, (Simon & Schuster, ٢٠٠٦).

٣. Cynthia A. Watson, *Nation Building*, (Santa Barbara, CA : ABC-Clio, ٢٠٠٤).
٤. David C. Gompert, Terrence K. Kelly, Jessica Watkins, *Security in Iraq: a Framework for Analyzing Emerging Threats as U.S. Forces Leave*, (Rand Corp. Monograph series. ٢٠١٠).
٥. Dexter Filkins, *The Forever War*. (New York: Knopf, ٢٠٠٨).
٦. Eric Herring, Glen Rangwala, *Iraq in Fragments: the Occupation and its Legacy*, (Cornell University Press, ٢٠٠٦).
٧. Faleh A. Jabar, *Post-Conflict Iraq: a Race for Stability, Reconstruction and Legitimacy*, (U.S. Institute for Peace, May ٢٠٠٤).
٨. Fanny Lafourcade, *Le Chaos irakien, Dix clefs pour comprendre*, (Paris, La Découverte, ٢٠٠٧).
٩. Francis Fukuyama, *After the Neocons : America at the Crossroads* ; (Profile Books LTD, ٢٠٠٦).
١٠. Francis Fukuyama, *Nation Building : Beyond Afghanistan and Iraq*, (The Johns Hopkins University Press, ٢٠٠٦).
١١. Gordon R. Sullivan and Michael V. Harper, *Hope Is Not a Method: what business leaders can learn from America's army*, (Random House: ١٩٩٦).
١٢. Harlan Ullman, *Unfinished Business*, (New York : Citadel Press, Kensington Publishing Corp. ٢٠٠٢).
١٣. Hisham Sharabi, *Governments and Politics of the Middle East in the Twentieth Century*, (New York: D.Van Nostrand Company, INC. ١٩٦٢).
١٤. Hichem Karoui, *l'après-Saddam en Irak, les plans, les hommes, et les problèmes* ; (l'Harmattan, ٢٠٠٥).
١٥. James DeFronzo, *The Iraq War: Origins and Consequences*. (Boulder, Colorado: Westview Press , Perseus, ٢٠١٠).
١٦. James A. Tyner, *The Business of War*, (Ashgate, ٢٠٠٦).

١٧. Jochen Hippler (Ed), *Nation-Building: a key-concept of peaceful conflict transformation*, (Pluto Press, ٢٠٠٥).
١٨. John Dumbrell and David Ryan, eds., *Vietnam in Iraq: Tactics, Lessons, Legacies and Ghosts*. (New York: Routledge ; Taylor & Francis, ٢٠٠٧).
١٩. Joseph Felter and Brian Fishman, *Al-Qaida's Foreign Fighters in Iraq : a first look at the Sinjar records*, (Harmony Project : Combating Terrorism Center at Westpoint, ٢٠٠٧).
٢٠. Kenneth J. Campbell, *A Tale of Two Quagmires: Iraq, Vietnam, and the Hard Lessons of War*. (Boulder, Colorado: Paradigm Publishers, ٢٠٠٧).
٢١. Laurie Milroie, *Bush vs. The Beltway*, (Regan Books, ٢٠٠٣).
٢٢. L. Paul Bremer III, *My Year in Iraq: The Struggle to Build a Future of Hope*, (New York, Simon & Schuster, ٢٠٠٥).
٢٣. Liam Anderson and Gareth Stanfield, *The Future of Iraq: Dictatorship, Democracy, or Division?* (Palgrave Macmillan, ٢٠٠٤).
٢٤. Micah L. Sifry and Christopher Cerf (Editors), *The Iraq War Reader*, (A Touchstone Book, ٢٠٠٣).
٢٥. Mohamed M. Hafez, *Suicide Bombings in Iraq: The Strategy and Ideology of Martyrdom*, (Washington DC., United States Institute of Peace Press, ٢٠٠٧).
٢٦. Patrick Cockburn, *The Occupation: War and Resistance in Iraq*. (London and New York: Verso, ٢٠٠٦).
٢٧. Philip Auerswald, ed., *Iraq, ١٩٩٠-٢٠٠٦: A Diplomatic History through Documents*. (Cambridge and New York: Cambridge University Press, ٢٠٠٩).
٢٨. Rory Stewart, *Occupational Hazards*, (Picador, ٢٠٠٧).
٢٩. Thomas E. Ricks, *Fiasco, The American military Adventure in Iraq*, (Penguin Press, ٢٠٠٦).
٣٠. T. Christian Miller, *Blood Money: Wasted Billions, Lost Lives, and Corporate Greed in Iraq*. (New York: Little Brown ٢٠٠٦).

٣١. Tony Lagouranis and Allen Mikaelian, *Fear Up Harsh: An Army Interrogator's Dark Journey Through Iraq*. (NAL, ٢٠٠٧).

## Periodical

١. Alexandra Novosseloff et Gabrielle Lafarge, « La reconstruction de l'Irak aura-t-elle lieu ?» *Politique étrangère*, N°٢, Vol.٧٠, ٢٠٠٥.
٢. Conor McCarthy, « The Paradox of the International Law of Military Occupation : Sovereignty and the Reformation of Iraq, » *Journal of Conflict and Security Law*, Vol.١٠, Issue ١, ٢٠٠٥.
٣. David W. Glazier, "Ignorance is Not Bliss : The Law of Belligerent Occupation and the U.S. Invasion of Iraq," *Rutgers Law Review*, Vol.٥٨, N°١, Fall ٢٠٠٥.
٤. Frederic Megret, "Grandeur et déclin de l'idée de résistance à l'occupation: Réflexions à propos de la légitimité des 'insurgés'", *Revue Belge de Droit International*, ٢٠٠٩.
٥. Kenneth M. Pollack, "The Political Battle in Iraq," *Foreign Policy Trip Reports* N°١٥, June ٣٠, ٢٠١٠, The Brookings Institution.
٦. Mansoor Moaddel, Marc Tessler, and Ronald Inglehart, "Foreign Occupation and National Pride: The Case of Iraq," *Public Opinion Quarterly*, Vol.٧٢, Issue ٤, ٢٠٠٨.
٧. Simon Chersterman, "Occupation as Liberation: International Humanitarian Law and Regime Change," *Ethics and International Affairs*, Vol.١٨, N°٣, ٢٠٠٤.

